الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية والمدققين والخبراء المحاسبين

ـ ولاية ميلة ـ

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	زواغي نورة	بودياب مراد
2	زواغي يسرى	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
ابوبكر ياسين	رئيسا
بودياب مراد	مشرفا ومقررا
زيد جابر	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة العزم لمواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى. والصلاة والسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الفاضل.

مراد بودياب

لتفضله بالإشراف على هذا البحث، نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير قبل الإشراف على هذا البحث

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى إدارة معهد العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

جامعة ميلة

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد.

أهدي عملي هذا إلى أغلى إنسانة في الوجود إلى نبع الحنان والمحبة، إلى التي لو فديتها بروحي فلن أوفي قسطا من حقها أمي الغالية حفظها الله.

وإلى تاج رأسي ونور دربي الذي حرم نفسه ليعطيني الكثير... أبي الغالي حفظه الله.

إلى كل إخواني وأخواتي سندي في الحياة.

إلى زميلتي" يسرى" أهدي هذا العمل المتواضع.

إلى كل الأهل والأحباب وكل من تمنى لي النجاح في هذا العمل.

نورة

الإهداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته، فلك المحامد كلها، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه. إلى روح الروح "أمي" ورفيق الروح "أبي" إلى من قال فيهم سبحانه وتعالى:« سنشد عضدك بأخيك» إخوتي سندي وفرحتي في الحياة" بسمة، علاء الدين" إلى صديقات ورفيقات الدرب "سميرة، هدير، نورهان، منار".

إلى من شاركني في أفراحي وأحزاني"عزيز" إلى من كان لي داعما ولو بكلمة صغيرة طيبة محفزة، إلى زميلتي"نورة" أهدي هذا العمل المتواضع.

الحمد لله على التمام

يسرى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I-III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الجداول	V
فهرس الملاحق	VI
الملخص	VII
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية	3
المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية	3
المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية	6
المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية	8
المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية إجراءاته ومكوناته	9
المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية	9
المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية	11
المطلب الثالث: مكونات (معايير) نظام الرقابة الداخلية ومسؤولياتها	14
المبحث الثالث: أدوات الرقابة الداخلية	16
المطلب الأول: الموازنات التقديرية	16
المطلب الثاني: التكاليف المعيارية	21
المطلب الثالث: المراجعة الداخلية	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: عموميات حول المعلومات المالية	
تمهيد	28

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية	29
المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية	29
المطلب الثاني: مفهوم المعلومة المالية، خصائصها، أهميتها وأهدافها	31
المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المالية	33
المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية	35
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية	35
المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المالية	41
المطلب الثالث: معايير تحقق جودة المعلومات المالية	42
المبحث الثالث: أثر الرقابة على جودة المعلومات المالية	43
المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بتحسين جودة المعلومة المالية	43
المطلب الثاني: أثر اختبارات الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المالية	44
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: دراسة عينة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية –لولاية ميلة–	
تمهيد	47
المبحث الأول: منهجية الدراسة	48
المطلب الأول: أدوات جمع البيانات	48
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها	48
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	53
المبحث الثاني: تحليل الاستبيان واختباره	53
المطلب الأول: أقسام الاستبيان	53
المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق	54
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي (**Normality distripution test**)	55
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	55
المطلب الأول: تحليل وتفسير عبارات محور الرقابة الداخلية	56

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	65
خلاصة الفصل	69
خاتمة	71
قائمة المراجع	74
قائمة الملاحق	80

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وظائف الموازنات التقديرية	17
02	مستخدمو المعلومات المالية	35
03	توزيع متغير الجنس	50
04	توزيع متغير الفئة العمرية	50
05	توزيع الوظيفة	51
06	توزيع الخبرة المهنية	52
07	توزيع المؤهل العلمي	52

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص أفراد عينة الدراسة	49
02	مقياس ليكارت الخماسي	54
03	درجات مقياس ليكارت الخماسي	54
04	نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان	55
05	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	55
06	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للبيئة الرقابية	56
07	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لتقييم المخاطر	57
08	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للأنشطة الرقابية	59
09	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمعلومات والاتصال	60
10	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمراقبة النظام	61
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمعلومة المالية	62
12	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمحوري الدراسة	65
13	نتائج تحليل الإنحدار البسيط، اختبار الفرضية الأولى	66
14	نتائج تحليل الإنحدار البسيط، اختبار الفرضية الثانية	66
15	نتائج تحليل الإنحدار البسيط، اختبار الفرضية الثالثة	67
16	نتائج تحليل الإنحدار البسيط، اختبار الفرضية الرابعة	68

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استبانة البحث	81
02	قائمة المحكمين	84
03	معامل الصدق والثبات	84
04	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	84
05	تحليل النتائج واختبار الفرضيات	85
06	الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي	86

الملخص

ملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية من خلال استطلاع آراء عينة من المدققين والمحاسبين وتقييم مدى استخدام المعلومة المالية في أنشطة الرقابة الداخلية واستخدمت الاستبانة كأداة لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS وتم اتباع المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة حيث تبين لنا أنه توجد علاقة وثيقة بين الرقابة والمعلومات المالية فالرقابة تساهم في ضمان دقة وشفافية المعلومات المالية من خلال فحص العمليات المالية والتقارير المالية للشركات والمؤسسات للتأكد من التزامها بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية.

The aim of this research is to study the role of internal control in improving the quality of financial information by surveying the opinions of a sample of auditors and accountants and evaluating the extent of the use of financial information in internal control activities.

The questionnaire was used as a tool to analyze the study data using the SPSS program. The descriptive approach and the case study approach and the case study approach were followed, as we found There is close relationship between oversight and financial information. Oversight contributes to ensuring the accuracy and transparency of financial information. Oversight contributes to ensuring the accuracy and transparency of financial operations and financial reports of companies and institution to ensure their compliances with accounting standards and financial laws.

مقدمة

مقدمة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة العنصر الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة بصفة عامة، حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي تعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات، فبعد التطور الذي شهدته المؤسسات في القرن الماضي أصبح الاهتمام بالرقابة الداخلية أكثر من ذي قبل نظراً للدور الذي تلعبه للمحافظة على أصول الشركة، حيث تتمثل الرقابة الداخلية في كافة السياسات والإجراءات اللازمة التي تتبعها الإدارة لتحقيق أهدافها كما تساهم بإجراءاتها في الحد من سوء الإدارة والتلاعب في المعلومات المالية نظرا لما تكتسيه هذه المعلومات من أهمية بالغة داخل المؤسسة من خلال التأثير على مختلف أنواع القرارات المتخذة في المؤسسة.

أصبح نظام الرقابة الداخلية جزءا لا يتجزأ من عمل أي مؤسسة فهو نظام شامل يضم العديد من الأنظمة الرقابية الفرعية المتمثلة في النظام الرقابي المحاسبي والمالي والإداري لذلك أصبحت المؤسسات ملزمة العمل به إذا كانت تسعى لجودة وشفافية معلوماتها المالية، تتأثر جودة المعلومات المالية بفعالية النظام الرقابي، حيث أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية وقوي كان الاعتماد على هذه المعلومات بثقة أكبر، ونظراً لاستخدام معلومات مالية من جهات متعددة (مدققين داخليين، مدققين خارجيين، جهات حكومية، المستثمرين...الخ) يستدعي إلى توفر خاصيتا الملائمة والموثوقية في هذه المعلومات لضمان جودتها ودقة القرارات المبنية على هذه المعلومات المتوفرة.

إن وجود رقابة داخلية فعالة وقوية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية ويضمن مصداقيتها مما يعطي لمستخدميها ثقة للإعتماد عليها، وعلى ضوء ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة هي:

1) إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية؟

ومن السؤال الرئيسي نستخلص الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الرقابة الداخلية؟
- ما هي جودة المعلومة المالية؟
- ما علاقة الرقابة الداخلية بتحسين جودة المعلومة المالية؟

2) فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات سوف نتطرق إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وخاصية إمكانية التحقق من المعلومات المالية؛

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وخاصية العرض السليم للمعلومات المالية؛

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية والتعبير الصادق عن الأنشطة الرقابية؛

الفرضية الرابعة: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية والمعلومات والاتصال.

3) أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي كانت أساس الاختيار هي:

- اعتبار الموضوع ضمن الاختصاص.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية لنظام رقابة فعال.
- إبراز دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية.

4) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية.
- محاولة توضيح مفهوم جودة المعلومة المالية.
- إبراز فعالية الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية.

5) أهمية الدراسة:

من خلال معرفة أهمية نظام الرقابة الداخلية لمجموعة من المؤسسات التي تقوم بأعمالها وفقا لما يسمح بتحقيق أهدافها على أحسن وجه، جاءت الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية حيث سنتطرق من خلال هذه الدراسة إبراز مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية.

6) منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، فعلى صعيد المنهج الوصفي التحليلي تم الاعتماد على هذا المنهج في الفصول النظرية والقائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، أما على صعيد المنهج الاستقرائي بالنسبة للدراسة التطبيقية من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان تم إعداده لهذا الغرض.

7) متغيرات الدراسة:

تعد متغيرات الدراسة ركائز أساسية في البحث العلمي وخاصة المتغير التابع والمستقل في كل مجالات الأبحاث وأنواعها وبالنسبة لدراستنا فقد شملت بالتحليل والاختبار المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: هو ذلك العامل الذي يراقبه الباحث ويقيس أثره الموجب والسالب في المتغير التابع وهو يمثل في دراستنا "الرقابة الداخلية" التي أصبح لا يمكن الاستغناء عنها في الشركات.

المتغير التابع: هو المتغير الذي يتغير نتيجة تأثير المتغير المستقل وفي دراستنا تمثل "جودة المعلومات المالية" التي تساهم بدور بارز في تعزيز الثقة لدى مستخدميها وأصحاب المصالح.

المتغيرات التابعة الفرعية: وهي العناصر الواجب توفرها من اجل تحسين جودة المعلومات المالية والمتمثلة في:

- البيئة الرقابية.
- تقييم المخاطر.
- الأنشطة الرقابية.
- المعلومات والاتصال.
- مراقبة النظام.

5) الدراسات السابقة:

- **دراسة بولجنيب عادل (2014):** دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية فبموجب المعايير المحاسبية الدولية تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات مالية ذات جودة عالية، عن طريق توفير مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية الملائمة والموثوقية والمساعدة القابلية للفهم والقابلية للمقارنة، وذلك بما يحقق منفعتها في اتخاذ القرارات، وخلصت الدراسة إلى:

تتحقق منفعة المعلومات في ظل المعايير المحاسبية الدولية من خلال توفير مجموعة من الخصائص الرئيسية (الملائمة، والعرض العادل) والثانوية (القابلية للفهم والتحقق والمقارنة وكذا السرعة)، ولا تمثل هذه الخصائص قاعدة أو قانونا إجباريا ولكنها تأخذ صفة التوصيات التي يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية ضرورة تطبيقها، حيث أنها تشكل أساسا لتقييم جودة المعلومات المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يحقق بعض عناصر جودة المعلومة المالية لكن هذا الأثر يبقى محدودا في ظل عدم تسعير المؤسسة في سوق مالي نشط وهو شرط أساسي لكي تؤدي المعايير المحاسبية الغاية المرجوة منها.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها ركزت على المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، بينما اعتمدنا في دراستنا على نظام الرقابة الداخلية كأداة لرفع جودة المعلومات المالية.

– **عفاف نفيسة**، أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية –دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة، مذكرة ماستر، كلية علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية. حيث تضمن الجانب النظري وصف لأنظمة الرقابة بالوكالة عن طريق التمعن فيها واستجواب موظفيها وذلك لفهم أهمية الدورة ودراسة إجراءات تطبيق الرقابة مما سمح لها باستنتاج عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية بالوكالة بسبب نقص تطبيق هذا النظام.

– **غاشوش عايدة**، لقصير مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع تسيير شبكة نقل، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2011.

حاولت الباحثتين من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية. حيث تضمن الجانب النظري ماهية الرقابة الداخلية إضافة إلى ذلك التعرف على أساسيات جودة المعلومات المحاسبية. وباعتمادهم على طريقة الاستبيان تم استنتاج أن المؤسسة تولي اهتمام كبير للرقابة الداخلية.

الفصل الأول:
عموميات حول الرقابة الداخلية

تمهيد:

لقد تطور مفهوم الرقابة تطورا كبيرا وذلك نتيجة تطور وكبر حجم المشروعات الاقتصادية وتنوع عمليات واتساع نشاطها كما أن هذا التطور مس المؤسسات التي أصبحت تتميز بكبر حجمها وتعقد وظائفها وتشابكها مما أدى إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية أكثر من ذي قبل وتسليط الضوء عليها نظرا للدور الذي تلعبه للمحافظة على أصول المؤسسة.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الذي يحمي مصالح المساهمين وكافة الأطراف ذات صلة بالمؤسسة بحيث تعزز الثقة في القوائم المالية وتقليل من مخاطر الغش والتلاعب بها فالرقابة الداخلية أهم الوظائف الأساسية في المؤسسة باعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها الاطمئنان في مصداقية وحسن استخدام القوائم المالية كما تعتبر أيضا ركيزة الإدارة حيث تساعد في تحقيق أهداف والالتزام بمسؤوليات المؤسسة كما تعرف أيضا أنها أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها, وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى العناصر الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية إجراءاته ومكوناته

المبحث الثالث: أدوات الرقابة الداخلية

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية

تقوم المؤسسة بوضع نظام رقابة فعال لضمان تحقيق أهدافها والتقيد بالسياسات الموضوعة وحسن سير العمل داخل المؤسسة وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

1. نشأة الرقابة الداخلية:

يرجع ظهور نظام الرقابة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهوره هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض نقل التدقيق الخارجي خاصة أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها للتدقيق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور الرقابة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحظ بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة1941(شعباني، 2004).

وبهذا الصدد قام معهد المدققين الداخليين الأمريكيين بتعديل تعريفها سنه 1944 ثم سنة 1954 حيث نلاحظ تطور أهداف الرقابة الداخلية من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت حتى تهتم بكل النشاطات والوظائف في المؤسسة. أما في وقتنا الحاضر أصبح نظام الرقابة الداخلية بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية التي اتجهت بعد ذلك نحو المجلات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية (العميرات، 1990).

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة "40" من القانون التوجيهي للمؤسسات – رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي1988 التي تنص على أنه: " يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين أنماط سيرها و تسييرها بصفة مستمرة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1988).

إن المتتبع لتطور الرقابة يظهر الأساس والتحليل والتفسير للتغيرات التي طرأت في سبيل تحقيق هدف الرقابة ويظهر هذا التطور أن الوظيفة الرقابية وتحقيقها مرت بمراحل متعددة هي : (الصحن، سرايا، 1998)

المرحلة الأولى: قبل سنة 1500 ميلادية.

كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين بواسطة أشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقل من الآخر وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما، وبالتالي يمنع التلاعب و الاختلاس، فكأن الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المؤسسة، ويتطور النشاط التجاري وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح آفاق جديدة عن طريق النقل البحري واستعمار أماكن جديدة تطلب الأمر محاسبة العائدين من قباطنة السفن والعائدين بالثروات الدنيا القديمة للقارة الأوروبية فتطلب الأمر استخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع اختلاس هذه الثروات فكأن الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقق من أمانة الأشخاص الذين عهد إليهم المسؤوليات المالية وفي ذلك الوقت يشار إلى أي نظام يتعلق برقابة داخلية وأي نظام محاسبي، فالأسلوب الذي كان متبعا ذلك الوقت هو تحقيق مفصل لكل عملية أو حدث مالي يتم.

المرحلة الثانية: من سنة 1500 إلى 1850 ميلادية

اتسع استخدام الرقابة لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بوجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعني اكتشاف الاختلاسات والتلاعب، وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لرأس المال عن الإدارة، وكانت الرقابة المالية تتركز في فحص مفصل للأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات الرقابة وأدواتها تحقق في خلال هذه المرحلة حيث كان هناك اعتراف عام بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم لغرض الدقة في التقرير ومنع التلاعب والاختلاس. والتغير الآخر الهام كان القبول العام للحاجة إلى استعراض مستقل للنواحي المالية سواء المشروعات الكبيرة أو الصغيرة(الصحن، سرايا، 1998).

المرحلة الثالثة: الفترة من1850 إلى ما بعد ذلك

كانت هناك تغيرات اقتصادية مهمة أدت إلى ظهور المشروع الكبير الحجم وبروز مؤسسات المساهمة وانتقلت الإدارة من أفراد إلى مهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب اهتمامهم على سلامة المحافظة على رأس المال. وظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة واعترف بالرقابة الداخلية لنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي(الصحن، سرايا، 1998).

1.1. العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها:

يعود تطور الرقابة الداخلية من حيث المفهوم والأهداف وكذلك الاهتمام بها ، سواء من قبل المراجع أم إدارة الشركة لجملة من العوامل: (عبدالله، 2012)

- **اتساع حجم المؤسسة:**

أدى اتساع حجم المؤسسة وتشعب نشاطها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها، وتشعب بنائها التنظيمي وتعقده، واستخدام عدد كبير من العاملين. وقد أدى ذلك عالم فقدان

الصلة المباشرة التي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا، من ناحية وإلى الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية وترجمتها، إلى أرقام يمكن عن طريقتها تتبع العمليات وتحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة، من ناحية أخرى، ولكي تؤدي هذه الوسائل أهدافها وتحقق غايتها، فإنه لابد من التأكد من صحة ما تتضمنه هذه التقارير والكشوف من بيانات وأرقام وخلوها من أي خطأ أو تضليل.

- **رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة:**

إذا كانت الإدارة ترغب في الظهور بالمظهر الحسن، تجاه المالك والمساهمين أو الدولة، عن إدارتها الفعالة للمؤسسة فإنها مجبرة على أن تقدم البيانات الصحيحة والدقيقة إلى الجهات التي تستخدم تلك البيانات، وفي حالة تقديم بيانات خاطئة أو مظللة، فإنه تقع على الإدارة عقوبات تنص عليها قوانين مختلفة، كما تهتم الإدارة العليا بأن تقدم لها بيانات قابلة للتصديق واتخاذ القرارات من الإدارة الأخرى. كما يستدعي الأمر وجود تلك البيانات حاضرة وصحيحة عند الطلب، ولا يتسنى ذلك إلا إذا أعدت نظاما فعالا للرقابة الداخلية وطبقته.

- **تحول مهنة المراجعة الخارجية للحسابات على مراجعة اختيارية:**

كان مراجع الحسابات الخارجي يقوم بمراجعة تفصيلية للعمليات المحاسبية كافة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا ونشاطها محدودا. ولكن باتساع حجمها وتشعب عملياتها وتعقدها، أصبح من التعذر القيام بمراجعة تفصيلية وشاملة حتى وإذا كان ذلك ممكن، فإنه يتطلب وقتا طويلا وتكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية، وربما يؤدي إلى الارتباك في العمل إذا طالت مدة المراجعة (الدحدوح، القاضي، 2012).

وهناك عوامل أخرى تذكر منها (التهامي، صديقي، 2014):

- **تطور الشكل القانوني للمؤسسة:**

بكبر حجم المؤسسات ظهرت الرغبة في البحث عن أموال ضخمة لزيادة الاستثمار وأدى ذلك إلى تطور الشكل القانوني للمؤسسات من شركات وأشخاص إلى شركات أموال فظهرت الشركات المساهمة التي تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة وأصبحت الإدارة العليا هي التي توجه المؤسسة. ولم تكن تقدر على القيام بجميع العمليات مما اضطرها إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى مديريات مختلفة وتحديد وظيفة معينة لكل منها وتعيين مسؤول عنها وحتى داخل المديرية الواحدة يتم توزيع الاختصاصات على الأقسام المختلفة التي تتبع لها وتحديد مسؤول من كل منها ونية لذلك أصبحت الإدارة العليا في حاجة التأكد من أن المديريات والأقسام المختلفة تسير وفقا للخطوط العريضة التي رسمتها وهنا يمكن القول إن الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل هي التي تبين ذلك وتطمئن الإدارة عن سلامة سير العمل بالمؤسسة.

- **اضطرار الإدارة إلى حماية أصول الشركة:**

نتيجة الانفصال الإدارة عن الملكية أصبحت الإدارة ذات مسؤولية كاملة عن حماية أصول الشركة وموجوداتها من الضياع وسوء الاستعمال وتطلب الأمر أن تضع الإدارة من الإجراءات ما يكفل الحماية لهذه الأصول وحتى تتمكن من إخلاء مسؤولياتها تجاه الملاك أو المساهمين أو الدولة فإن عليها أن توفر سلسلة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأصول والتأمين عليها كما تعمل على تفادي الأخطاء والإهمال والتبذير واكتشاف ما قد يحدث من ذلك وهذه الأمور واجبات تقع على عاتق الإدارة التي يقاس نجاحها أو فشلها بمدى تحقيقها لهذه الوظيفة الأساسية ومما يساعدها على ذلك بدون شك وضع نظام محكم للرقابة الداخلية (التهامي، صديقي، 2014).

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية

يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا بالغ الأهمية في البنوك التجارية لما يتضمنه من تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية منها ضمان شؤون البنك وتحسين الأداء وكذا مواجهة مختلف الأزمات المالية والاقتصادية.

1. تعريف الرقابة الداخلية:

بدأ مفهوم الرقابة الداخلية بمفهوم ضيق يهدف فقط إلى حماية النقدية باعتبارها هي أكثر أصول المؤسسة تداولا ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط لمراقب النقدية وحركة تداولها، واتسع نطاق هذه الإجراءات فيما بعد لتكون في مجموعات ما كان يطلق " عليه الضبط الداخلي" الذي يهدف بصفة رئيسية إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع والتقليل من احتمالات الأخطاء والغش. حيث تعرف الرقابة الداخلية على أنها " الخطة التنظيمية ومجموعة الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة في حماية أصولها، والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتنمية عوامل الكفاية الإنتاجية، وضمان تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية بواسطة الإدارة" (شعبان، السواح، 2006).

كما تشير الرقابة إلى مجموعة الضوابط الداخلية التي تمارس من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية لضمان كفاءة الأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة الوقائية من خلال منع واكتشاف الغش والتلاعب قبل حدوثه ومنع تكراره مستقبلا والسيطرة على الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية (جاسم، الكروي، 2015).

وقد اهتمت المنظمات المهنية بالرقابة الداخلية اهتماما كبيرا منها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومعهد المديرين الماليين عام 1992، وجاء فيه " الرقابة الداخلية هي عملية تتفاعل من خلالها عدة مقومات تؤثر عليها أطراف عديدة مثل مجلس إدارة المنشأة والإدارة المسؤولة بالإضافة إلى كافة العاملين فيها، وتكون

مصممة لتوفير تأكيدات معقولة تتعلق بإنجاز كافة أهداف المنشأة والتي يمكن أن تندرج ضمن المجموعات الرئيسية الثلاثة التالية (شعبان، السواح، 2006):

- ✓ تحقيق الكفاءة والفعالية على كافة مستوى عمليات المنشأة؛
- ✓ إمكانية الاعتماد على التقارير والقوائم المالية؛
- ✓ ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والأنظمة السارية.

يؤكد في هذا الصدد معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا أن الرقابة الداخلية تشير إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مختلفة، من مالية وتنظيمية ومحاسبية، ضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة (الدحدوح، القاضي، 2012).

ترى لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي الثانية أن الرقابة الداخلية تمثل " عملية متكاملة ومنفذة من قبل الإدارة وموظفي المنشأة، وتهدف إلى معالجة المخاطر واغتنام الفرص وتوفير تأكيد معقول فيها يتعلق بتحقيق النتائج للسعي نحو تحقيق المصلحة العامة والعامة المنشأة (OECD، 2019).

من خلال استعراض تعاريف الرقابة الداخلية والتي بالرغم من تعددها إلا أنها تدور حول فكرة أساسية، ألا وهي أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الضوابط والإجراءات الداخلية التنظيمية التي تتبعها الإدارة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية ممتلكاتها من السرقة والاختلاس والاستخدام الأمثل لها وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، و تحقيق أعلى كفاءة وفعالية للعمليات التي تقوم بها من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح ويعتبر احد مقومات الإدارة، كونه يساعد على إدارة عمليات الوحدة بكفاءة عالية من خلال سعيه على جعل الأداء يسير نحو الأهداف الموضوعة و المرغوب بها.

2.أهداف الرقابة الداخلية:

إن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي (علي أحمد، 2010):

أ. حماية الأصول: إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزونات الحقوق) إن هذه الحماية تمكن للمؤسسة من الإبقاء أو المحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذا وقع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة المؤسسة.

ب.دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها: تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية تعطي صورة عادلة من وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وأن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب، خدمة للأطراف المستفيدة وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات

الناتجة عن مزاولة الأنشطة المختلفة بالمؤسسة، تلك العمليات التي تعتبر مجالا لتطبيق الرقابة الداخلية، وتتولد عنها معلومات محاسبية.

وتتم هذه العمليات عبر سلسلة من الخطوات هي: التشريح بالعمليات، تنفيذها، تسجيلها في الدفاتر، والمحاسبة عن نتائجها (الدحدوح، القاضي، 2012).

فإذ ما تمت مراعاة هذه الخطوات التي يمر بها إتمام العمليات، مع إجراء عملية المراجعة. لما يتم تسجيله فإن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ذلك يمكن الوثوق فيها وعدها دقيقة وملائمة وكاملة.

ج.تشجيع العمل بكفاءة: إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاءة لموارد المؤسسة ومن تحقيق فعالية ونشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة(التهامي، صديقي، 2014).

د. الالتزام بالسياسات الإدارية:يتم وضع العديد من السياسات الإدارية، والتي تغطي جوانب الأنشطة المختلفة وتساعد على تحقيق أهداف المؤسسة، وتترجم هذه السياسات في شكل قرارات وتعليمات ولوائح، توجه إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، ويجب أن تكون هذه السياسات، واضحة وملائمة وهي تحتمل التأويل حتى يمكن التقيد بها وتنفيذها (عثماني، 2016).

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية

يتشكل نظام الرقابة الداخلية من ثلاث أنواع وهما (جاسم، الكروي، 2015):

- **الرقابة الإدارية:**

هي السياسات والإجراءات التنظيمية التي تهتم يرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيع الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية الموضوعية من قبل الإدارة، ومن الوسائل التي تستخدمها دراسة الوقت والحركة ورقابة الجودة الشاملة وبرامج تدريب العاملين.

- **الرقابة المحاسبية:**

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) واتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين (الخطيب، 2010).

- **الضبط الداخلي:**

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمالات، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات(التهامي، صديقي، 2014).

المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية إجراءاته ومكوناته

المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية

أي نظام من الأنظمة حتى يكون فعال ويعطي النتائج التي وضع من أجلها لابد وأن يعتمد على مقومات تساعد في إنجاحه ونظام الرقابة الداخلية كأي نظام له من المقومات ما تساعد في فعاليته، ولابد أن تكون هذه المقومات مرتبطة ببعضها ولا يوجد فيها أي قصور حتى لا ينعكس ذلك على نظام الرقابة ويحد من فعاليته (أحمد لطفي، 1998).

وجود خطة تنظيمية تتمثل في الهيكل التنظيمي الذي يحدد واجبات ومسؤوليات الموظفين.

يستخدم الهيكل التنظيمي كإطار لتوجيه ورقابة الأنشطة، والهيكل التنظيمي الفعال هو الذي يربط بين تفويض السلطات ونطاق المسؤوليات ويفصل بين الاختصاصات والوظائف المختلفة والمتداخلة لمنع ارتكاب الأخطاء والغش.

1. وجود إشراف إداري ومتابعة للأداء :

الإدارة مسؤولة عن تصميم وتطوير واستمرار فاعلية نظام الرقابة الداخلية وعليها أن تحقق من كفاءتها بصورة دورية من تقارير قسم المراجعة الداخلية.

2. إجراءات اعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على أصول المنشأة:

تهدف إجراءات الرقابة الداخلية إلى تحقيق أهداف الرقابة المحاسبية من خلال المحافظة على أصول المنشأة وممتلكاتها من خلال وسائل الرقابة المحاسبية مثل أنظمة الضبط الداخلي والذي يهدف إلى تقسيم العمل والفصل بين تنفيذ العمليات وتسجيلها ووضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد أداء كل عملية.

ويرى البعض الآخر أنه يجب توافر مجموعة من المقومات الأساسية في نظام الرقابة الداخلية يعمل من خلالها المراجع الداخلي وهذا على النحو التالي: (محمود، 1998)

- ضرورة وجود خطة تنظيمية لكل وحدة داخل الهيكل التنظيمي والتحديد الواضح للاختصاصات وبيان خطوط السلطة والمسؤولية بها؛

- تحديد اختصاصات كل قسم وإعداد دليل الإجراءات ليوضع الإجراءات التفصيلية لكل قسم ولكل نشاط؛
- اختيار العمالة المناسبة والتدريب المناسب لتحقيق الأهداف المطلوبة من النظام كما أضاف آخرون بعض المحددات المهمة لمقومات نظام الرقابة الداخلية وهي كما يلي: (عبد الوهاب، 2000)

✓ عدم قصور الخطة التنظيمية على شكل وثائق ومستندات وسياسات وإجراءات واجب إتباعها لتحقيق الهدف من الرقابة الداخلية، بل ينبغي أن تكون الخطة التنظيمية مناسبة للتطورات المستمرة؛

✓ يجب أن تتناسب مقومات نظام الرقابة الداخلية مع حجم وطبيعة المنشأة حتى يستطيع نظام الرقابة الداخلية أن يقوم بالأهداف المطلوبة منه.

وفي ضوء مجموعة المقومات السابقة يمكن أن نلخص المقومات والمبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

– إعداد خطة تنظيمية تتضمن خطوات التنفيذ والإجراءات والواجبات لكل قسم، ويجب أن يراعي الفصل بين الواجبات وتقسيم العمل حسب مراكز المسؤولية، كما يجب أيضا تطوير الخطة التنظيمية على فترات متقاربة لتتلاءم مع التطورات المستمرة في بيئة الأعمال ولتتناسب مع أي تغير في حجم و طبيعة المنشأة.

– الاهتمام بنوعية الموظفين داخل إدارة المراجعة واختيار المتقدمين لتلك الوظيفة بدقة وتوفير التدريب المستمر المناسب لهم.

– يجب توفير الإجراءات العامة للرقابة والتي تتضمن تنتشر إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية مثل إجراءات تأمين أصول المنشأة ضد المخاطر، وإجراءات الرقابية المزدوجة عن طريق إثبات كل عملية في أكثر من سجل، وإجراءات الرقابة الداخلية الإدارية مثل الخطط التفصيلية والتقديرية المرتبطة بأهداف المنشأة.

– توفير نظام فعال للمعلومات والاتصالات يعد بالبيانات الدورية والمستمرة عن نشاط المنشأة وتوصيلها لجميع العاملين في جميع المستويات الوظيفية مما يحقق أهداف نظام الرقابة الداخلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع العناصر السابقة تمثل إطارا عاما وأساسا لمقومات الرقابة الداخلية والتي لا تختلف باختلاف مجال تطبيق نظام الرقابة الداخلية سواء لتحقيق رقابة بيئية أو لتحقيق نظام رقابة اجتماعية أو لنظام رقابة داخلية على نظم الجودة الشاملة فهي موحدة في جميع مجالات التطبيق المختلفة مع وجود بعض الإضافات حسب طبيعة كل مجال.

المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل محددة بغية إحكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، لذلك وجب على ذلك النظام إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له وسنتطرق إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية.

1. إجراءات تنظيمية وإدارية:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، وتشمل هذه الإجراءات النقاط التالية (التهامي، صديقي، 2014):

- **تحديد الاختصاصات:** إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية يكون حتما عبر تظافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه، لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها فعند الوقوف على الهيكل التنظيمي لها يجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة بها لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات ويمكن تجزئة هذه الاختصاصات إلى تخصصات داخل الدوائر وداخل المصالح إلى غاية آخر نقطة من الهيكل التنظيمي.

أ. تقيم العمل: إن التقييم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة ويمنع تضاربها أو تداخلها كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقدم على الاعتبارات التالية:

- ✓ الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله؛
- ✓ الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله؛
- ✓ الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه؛
- ✓ تقسيم العمل المحاسبي للتقليل من فرص الأخطاء والتزوير والكشف عنها حال وقوعها.

ب.توزيع المسؤوليات: هو إجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة مرتكب الخطأ وعدم استطاعته التخلص منه ومن جهة أخرى يضفي الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع أن يلقيه على غيره.

ج.إعطاء تعليمات صريحة: عادة ما يشتمل هذا الإجراء على الجانب التطبيق للمؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤول وداخل المديرية أو الدائرة أو المصلحة إلى المنفذين لها، فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمة وتنفيذها وتطبيقها على أحسن وجه لذلك لا بد أن تتوفر التعليمات على العناصر التالية:

- ✓ الوضوح والصراحة؛

✓ الفهم واحترام السلم التسلسلي للوظائف.

د. إجراءات حركة التنقل بين العاملين: إن إجراء حركة التنقلات بين العاملين داخل يكون من صلب إجراءات نظام الرقابة الداخلية كون أن هذا الإجراء يمكن من كشف الأخطاء والتلاعبات التي تدخل ضمن اختصاصاته وتحت مسؤولياته، فحركة التنقلات بين العاملين لا بد أن تكون مدروسة ومبنية على أساس علمي ولا تتعارض مع السير الحسن للعمل داخل المؤسسة.

2. إجراءات تخلص العمل المحاسبي (إجراءات محاسبية):

ويمكن التفصيل في هذه الإجراءات بما يلي(التهامي، صديقي، 2014):

أ. التسجيل الفوري للعمليات: يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي الذي يكون بدون شطب أو تسجيل فوق تسجيل آخر أو تسجيل يلغي تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتمم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح.

ب.التأكد من صحة المستندات: تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات وهي:

✓ البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستعمال بياناته؛

✓ عدد الصور اللازمة حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط؛

✓ ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها و توضيح خطوات سيرها؛

✓ يجب استعمال الأرقام المتسلسلة عند طبع نماذج المستندات ما يساعد على إجراء عملية الرقابة على العودة إليها عند الحاجة.

ج.إجراءات المطابقة الدورية: تعتبر المطابقات الدورية من أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساسا على المستندات الداخلية والخارجية وبالتالي ضرورة إجراء كافة المقاربات الدورية التي يكون موضوعها مختلف عن عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

د. عدم اشتراك موظف في مراقبة عمله: يكتسي العنصر البشري داخل أي نظام أهمية كبرى في تحقيق أهداف هذا الأخير وفي المحافظة على السير الحسن له، كون أن التنفيذ الجيد للطرق والإجراءات تتوقف على هذا العنصر لذلك أصبح من الضروري تحديد الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات داخل نظام المعلومات

المحاسبية بما يتناسب مع موقف كل موظف داخل النظام وبما يستجيب إلى تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية المفروضة على النموذج المحاسبي للمؤسسة.

3. إجراءات عامة:

وتتضمن هذه الإجراءات النواحي التالية (التهامي، صديقي، 2014):

أ. التأمين على ممتلكات المؤسسة: تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ممتلكاتها من والتكنولوجية وذلك عن طريق الاستعمال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التأمين عليها ضد كل الأخطار المحتملة، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية، أو بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق ، فتلجأ المؤسسة في هذا الإطار إلى التأمين على الممتلكات ضد أخطار السرقة والحريق بغية تفادي الخسائر.

ب.التأمين ضد خيانة الأمانة: في ظل تدعيم مقومات الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها أو الذين يدخل ضمن اختصاصاتهم التسيير المالي للبضاعة أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة، غير المعقول أن يحافظ نظام الرقابة الداخلية على تحقيق الأهداف المرسومة دون إجراء التأمين ضد الخيانة بالنسبة للموظفين.

ج.اعتماد رقابة مزدوجة:

يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية كونه يوفر ضمادا للمحافظة على النقدية وهذا الإجراء من شأنه أن يعمل على:

- حماية النقديات من التلاعب والسرقة؛
- إنشاء رقابة ذاتية وتدعيم مقومات الرقابة الداخلية.

د. إدخال الإعلام الآلي:

يعتبر الإعلام الآلي أحد أهم الوسائل التي يتم بها تشغيل نظام المعلومات، كما أن إدخال الإعلام الآلي للمؤسسة وتنفيذ العمل المحاسبي آليا، يعطي لنا قوائم مالية ومحاسبة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتعكس السرعة سواء في المعالجة أو في إعداد هذه القوائم بغية السماح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية في الوقت والمكان المناسبين من أجل اتخاذ القرارات أو تلبية حاجات الأطراف المستعملة للمعلومات.

المطلب الثالث: مكونات (معايير) نظام الرقابة الداخلية ومسؤولياتها

تعرف هذه المعايير على أنها الحد الأدنى الجودة المطلوبة لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات بشكل عام والشركات المساهمة بشكل خاص، وتعطي هذه المعايير أساسا يمكن تقسيم أنظمة الرقابة الداخلية مقارنة معه، وتنطبق هذه المعايير على جميع مجالات عمل الشركات كالمجالات البرامجية والمالية وغيرها.

وسيتم عرض على معيار منها مستخدمين عبارة بسيطة ودقيقة كما يلي (جمعية المحاسبين و المراجعين الفلسطينية، 2002):

1. البيئة الرقابية:

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساسا لكل المعايير، حيث إنها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة أنظمة الرقابة وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها من أهمها:

- ✓ نزاهة الإدارة والموظفين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها؛
- ✓ التزام الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة؛
- ✓ فلسفة الإدارة، وتعنى نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها؛
- ✓ الهيكل التنظيمي للشركة الذي يحدد إطارا للإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات كي تحقق أهداف الشركة؛
- ✓ أسلوب إدارة الشركة في تفويض الصلاحيات والمسؤولية؛
- ✓ السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها؛
- ✓ علاقة المالكين بالشركة وعلاقة أصحاب المصالح بالشركة.

2. تقسيم المخاطر:

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة سواء من المؤشرات الداخلية أو المؤشرات الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للشركة شرطا أساسيا لتقسيم المخاطر، لذلك فإن تقسيم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل.

ولحظة تحديد المخاطرة إنه من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

3. النشاطات الرقابية:

تساعد النشاطات الرقابة على ضمان القيام بتوجيهات الإدارة، ويجب أن تكون هذه النشاطات الرقابية فعالة وكفؤة في تحقيق الأهداف الرقابية للشركة. إن النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة وهي تضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات الرقابية: المصادقات، والتأكيدات ومراجعة الأداء، والحفاظ على إجراءات الأمن، والحفاظ على السجلات بشكل عام.

4. المعلومات والاتصالات:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى آخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع الشركة أن تعمل وتراقب عملياتها، عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والأحداث الخارجية.

أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس أو بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر في تحقيق الشركة لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق تحسن واتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

5. مراقبة النظام:

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقسيم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى ثم معالجتها مباشرة. ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية.

يجب أن تشمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم بشكل سريع، وعلى الإداريين أن:

- ✓ يقيموا وبشكل سريع نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى بما في ذلك ما يبين التصور والتوصيات التي قدمها المدققون وغيرهم من القائمين على تقييم أعمال الشركة؛
- ✓ يحددوا الإجراءات المناسبة للرد على نتائج وتوصيات التدقيق وأعمال المراجعة الأخرى؛

يستكملوا وضمن إطار زمني محدد كل الخطوات التي تصحح أو تعالج الأمور المشار إليها من قبل الإدارة.

6. المسؤوليات اتجاه نظام الرقابة الداخلية.

تتمثل فيما يلي (عبد الله، 2002):

أ. مسؤولية الإدارة:

تتحمل الإدارة مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي، والمحافظة عليه، وعند تنفيذها لمسؤولياتها الإشرافية يجب عليها وبانتظام مراجعة مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي، وذلك لضمان تطبيق جميع الضوابط الهامة بفاعلية.

ب.مسؤولية المدقق الداخلي:

يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، ونوعية الأداء في تنفيذ المهمات المحددة.

لذلك تعتبر الرقابة الداخلية جزءا مكملا للروتين الإداري ويجب أن تعمل بشكل مستقل بغض النظر عما إذا نفذ التدقيق الداخلي أم لم ينفذ، وكذلك يمكن لأي نظام.

رقابة داخلي فعال أن يحل محل التدقيق الداخلي، إلا ان وجود وظيفة التدقيق الداخلي تزيد من متانة وقوة أنظمة الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: أدوات الرقابة الداخلية

تستعمل الرقابة الداخلية عدة أدوات تندرج تحت أقسامها بغية تحقيق أهدافها، فهي تستخدم الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية إضافة إلى المراجعة الداخلية وغيرها لتحقيق الرقابة الإدارية داخل المنشأة، وفي حين تستعمل المراجعات المستندية والداخلية والفنية إضافة إلى الرقابة المالية، والنظام المحاسبي لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الأدوات المستعملة في معظم المنشآت والمؤسسات الاقتصادية بالتفصيل.

المطلب الأول: الموازنات التقديرية

تعتبر الموازنات التقديرية من أهم أدوات الرقابة الداخلية واسعة الانتشار بحكم كونها خطة مستقبلية تحدد فيها النتائج المتوقعة بشكل كمي، وهي تقوم بتتبع الانجاز وقياسه وتقويمه.

1.تعريف الموازنات التقديرية:

تعرف أنها خطة مالية كمية تغطي أوجه النشاط المختلفة للوحدة الاقتصادية الفترة مالية مستقبلية، وينظر للموازنة على أنها ترجمة كمية ومالية للأهداف التي تسعى إدارة المنشأة للوصول إليها، كما أن الموازنة أداة رقابية فعالة للتأكد من حسن تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الإدارة العليا.

2. وظائف الموازنات التقديرية:

تقوم بأربعة وظائف أساسية، بحيث يمكن تمثيل هذه الوظائف في الشكل التالي (بن عامر، 2021):

الشكل رقم (01) وظائف الموازنات التقديرية

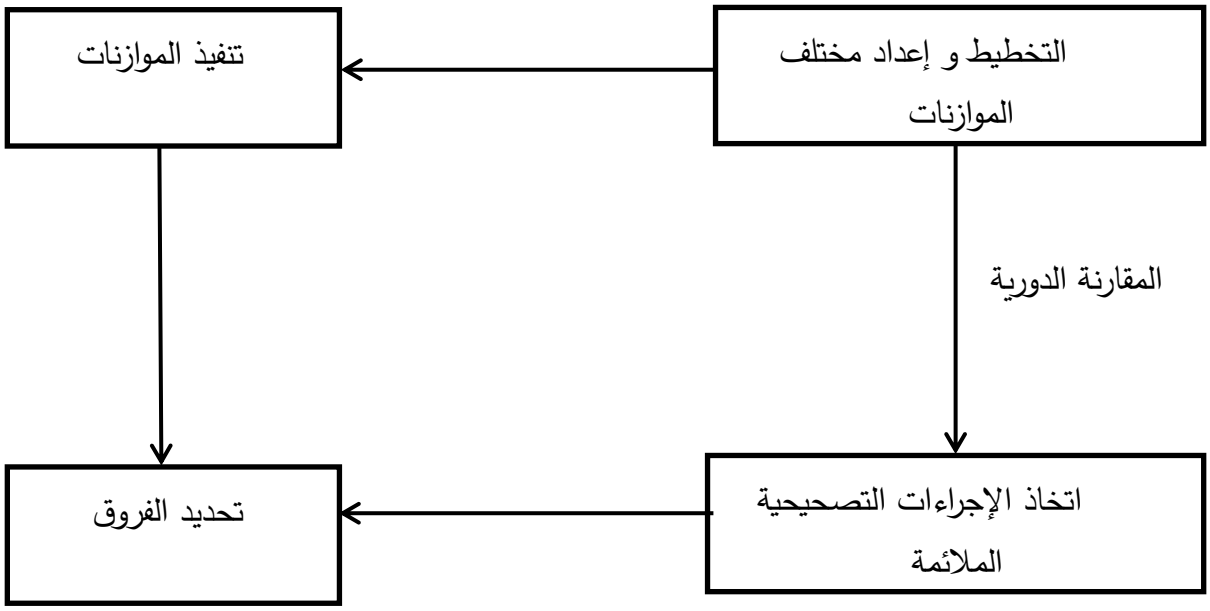

يمكن تقسيم الموازنات التقديرية من نواحي مختلفة وهي كالآتي (فركوس، 2017):

أ. من ناحية الفترة الزمنية: وفق لهذا المعيار تنقسم الموازنات إلى موازنات قصيرة الأجل وهي التي تعبر عن الأعمال التي ترغب المؤسسة بتحقيقها في المدى القصير وموازنات تقديرية طويلة الأجل وهي التي تعبر عن الأعمال التي ترغب المؤسسة بتحقيقها في المدى الطويل، وتعتبر الموازنات القصيرة الأجل جزء من الموازنات الطويلة الأجل ولهذا يجب ألا يكون هناك تعارض في الأهداف بينهما:

ب.من حيث وحدة القياس المستعملة: هناك موازنات معبر عنها على أساس عيني (أي كمية الوحدات المنتجة، الأمتار من النسيج، ساعات العمل ... الخ) وموازنات معبر عنها على أساس نقدي. نجد الموازنات المعبر عنها عينيا في المؤسسات الصناعية، ولكن أغلب الموازنات يعبر عنها على أساس نقدي نظرا لاعتمادها على المعلومات المشتقات من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، وكذلك نظرا أنه لا يمكن الجمع بين الموازنات المختلفة نظرا لاختلاف أساس القياس في كل منها (أساس القياس في موازنة الموارد الأولية أطنان من الصوف مثلا بينما موازنة اليد العاملة، ساعات العمل). فحتى نوحد أساس القياس تستعمل التعبير النقدي فهو يمثل القاسم المشترك.

ج.من حيث طبيعة المجال: الموازنات تنصب على جميع أوجه النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية ويمكن تقسيمها إلى (الطيب):

❖ **الموازنات التقديرية التشغيلية:** وهي تختص بمراقبة التكاليف والإيرادات والأرباح كالتالي:

✓ **موازنة التدفقات:** وتتناول تكاليف الإنتاج كالمواد والأجور أو مصاريف البيع والتوزيع، أو المصاريف الإدارية والمالية.

✓ **موازنة الإيرادات:** وتعني بتقدير مدى فعالية التسويق والبيع، مقدار الإيرادات المتوقعة وتوقيتها.

✓ **موازنة الأرباح:** وتعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمسئولي الوحدات الذي يترتب عليهم تقدير الأرباح التي استحقتها وحداتهم، ونسبتها إلى المبيعات أو إلى الأموال المستثمرة، إلى التكاليف المباشرة للوحدة الثابتة والمتغيرة.

✓ **الموازنات التقديرية للتدفقات الرأسمالية:** كالاستثمارات اللازمة لإقامة آلية جديدة أو شراء آلات أو معدات لتوسيع الطاقة الإنتاجية أو زيادة طاقة بعض الخدمات كالنقل والتخزين والصيانة.

✓ **الموازنة التقديرية النقدية:** وتخص بتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المعرفة مدى التوافق فيما بينها من حيث الكم والتوقيت، ولتجنب الإشكالات المرتقبة والتأكد من أن المنشاة تتمتع بالسيولة المطلوبة لتغطية التزاماتها النقدية في الأوقات المناسبة، وكذا التأكد من عدم تجميد كميات كبيرة من الموجودات النقدية دون مبرر.

✓ **الموازنة التقديرية والتمويلية:** وتعني بتقدير الاحتياجات التمويلية للمنشأة، وتحديد ما إذا كانت قصيرة الأجل وتلزم بتمويل العمليات التشغيلية أو طويلة الأجل وتلزم بتمويل الاستثمارات.

✓ **القائمة التقديرية للمركز المالي:** وتقابل الميزانية العمومية للمنشأة، لكنها تختص بالدورة المقبلة بدل من الدور الماضية، أي تهتم بالتوقعات المستقبلية وليس بالإنجازات الماضية.

د. من حيث طبيعة النشاط: تنقسم الموازنات التقديرية حسب هذا المعيار إلى:

❖ **الموازنة التقديرية للمبيعات:** إن إعداد هذه الموازنة يرتبط بالتنبؤ بالمبيعات في الفترة المقبلة، وإعداد هذه الموازنات مرتبط بإعداد الموازنات التشغيلية التي تعبر بصورة مالية عن جميع العناصر التي تدخل في الدورة التشغيلية الأعمال المشروع الإنتاج المواد المستخدمة، والمشتريات العمل، المصروفات الصناعية فلا بد من تحديد الكميات المتوقع بيعها حتى يمكن إعداد تقديرات الإنتاج ومصاريف بيع وتوزيع هذه الكميات، والتنبؤ بالمبيعات يأخذ في الاعتبار :

✓ دراسات رجال البيع حول مبيعات كل صنف على أساس المناطق الجغرافية؛

✓ العوامل الاقتصادية والتي تؤثر على توزيع السلع المنتجة؛

✓ البيانات التاريخية السابقة عن مبيعات الفترة السابقة كمؤشر للمستقبل؛

✓ الطاقة الإنتاجية للمشروع والتوازن بين المبيعات والإنتاج.

وتعد الموازنة التقديرية للمبيعات على أساس كميات وسعر البيع المتوقع لكل سلع الإنتاج وموازنة المبيعات تقسم على أساس شهرين من السنة وطبق لمناطق تقديرات مبيعات السنة المقدرة مع المبيعات للسنة السابقة ومتوسط مبيعات السنوات الخمس السابقة.

❖ **الموازنة التقديرية للإنتاج:** يتم من خلالها التخطيط للأنشطة الإنتاجية، ويقصد بهذه الأخيرة تلبية متطلبات الطلب، الواقعية ضمن محددات الطاقة بالشكل الذي ينسجم وسياسة المؤسسة التي تهدف إلى تحقيق أقل التكاليف والهدف من وراء ذلك هو تبيان الموارد اللازمة في الأوقات المحددة.

إن إعداد هذه الموازنة أي الموازنة التقديرية للإنتاج هو من مسئولية مدير الإنتاج، يتم استخراج الكمية المتوقع إنتاجها من خلال الكمية المتوقع بيعها مضاف إليها التغير في المخزون، ومن خلال هذه الموازنة أي موازنة الإنتاج يمكن إعداد الموازنات التقديرية لمستلزماته من موازنة المواد الأولية والأجور المباشرة والتكاليف غير المباشرة، ويستخدم في مجال تحديد هذه المستلزمات ما يعرف بالتكاليف المعيارية، وتعتبر التكاليف المعيارية تكاليف محددة مقدما، وتختلف هذه المعايير عن غيرها من أنواع التكلفة المحددة مقدما في أنها يتم تحديدها باستخدام أسلوب علمي و بناء على دراسات علمية شاملة، حيث تعبر التكلفة المعيارية عما يجب أن تكون عليه التكلفة، وليس ما يتوقع أن تكون عليه (بني حمد، صالح، 2019).

❖ **الموازنة التقديرية للموارد الأولية المباشرة:**

تتضمن موازنة الموارد الأولية التقديرات من المواد التي تدخل مباشرة في تصنيع المنتج واللازم لتنفيذ برامج الإنتاج بالكمية والقيمة.

❖ **الموازنة التقديرية للأجور:** تقدر الاحتياجات الضرورية لحاجات عنصر العمل لإنتاج السلع المقدرة في ميزانية الإنتاج، أي تعد الحاجات للعمل طبقا لحجم الإنتاج التقديري، والأجور في الموازنة التقديرية للأجور هي الأجر المباشر الذي يرتبط بالعملية الصناعية بصورة مباشرة وتظهر موازنة الأجور (الصحن، نور، 1992):

✓ عدد العاملين اللازمين؛

✓ نوعية العامل من حيث الخبرة؛

✓ ساعات العمل؛

✓ قيمة العمل من حيث الأجر؛

✓ تكلفة الأجور المباشرة للإنتاج.

❖ **الميزانية التقديرية للمصاريف الإدارية والتسويقية:** وسنتطرق إليها كالتالي: يتم وضع تقديرات المصاريف من قبل الإدارة العليا للمؤسسة، وجميع هذه المصاريف تعتبر مصاريف ثابتة، لذلك فان عملية وضع تقديراتها تعتبر سهلة وبسيطة نسبيا، وتستعمل في الغالب الطريقة التاريخية في هذا المجال، أي تقوم المؤسسة بوضع تقديراتها على أساس دراسة ما تم تحققه من نفقات خلال السنوات السابقة، وتعدل هذه النتائج وذلك بإدخال التغيرات المتوقع الحصول عليها خلال فترة الموازنة.

يمكن إعداد الموازنة التقديرية للتكاليف التسويقية على أساس الأسواق التي تعمل فيها المؤسسة، حيث تبوب التكاليف حسب التوزيع الجغرافي لهذه الأسواق، كان تبوب على أساس أسواق في الدول الأجنبية، والأسواق على التراب الوطني، ممكن أن يكون التبويب حسب الولايات أو المناطق (الشمالية الوسطى، الجنوبية) (صافي، 2007).

هـ.من حيث درجة المرونة:

وتميز نوعين من الموازنات وهي (راضي، الحجازي، 2006):

❖ **الموازنة التقديرية الثابتة:** وتعد الموازنة الثابتة لمستوى واحد من مستويات التشغيل أو مزيج واحد من مستويات الأنشطة ومن تم فهي تربط بحجم تقديري أو معياري واحد من النشاط الإنتاجي أو البيعي.

❖ **الموازنة التقديرية المرنة:** وتعد الموازنة المرنة على أساس مجموعة من مستويات النشاط، أي أحجام مختلفة من الإنتاج والمبيعات، ويتم تحديدها طبقا لمدى التقلبات المتوقع حدوثها خلال فترة الموازنة.

3.مبادئ الموازنة التقديرية:

تتمثل مبادئ الموازنة التقديرية فيما يلي (السعايدة، 2007):

أ. مبدأ الشمولية: لابد أن تشتمل الموازنة التقديرية كافة الأنظمة من فروع وأقسام باعتبارها وحدة اقتصادية متكاملة.

ب.مبدأ تحديد الأهداف: هدف الإدارة المالية هو الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الربح، لذلك تسعى لتخفيض التكاليف منها المخزون، أما الإدارة التجارية فهي تسعى إلى توفير مخزون كبير لتلبية طلبات الزبائن أما هدف إدارة الإنتاج هو استغلال كامل الطاقة الإنتاجية.

ج.مبدأ المرونة: أي أن تكون الموازنة قابلة للتعديل خلال التنفيذ حسب تطورات السوق.

د. مبدأ الواقعية والاستخدام الأمثل للكميات المتاحة: ويقوم هذا المبدأ على أن تكون التعديلات في الموازنة عامية وواقعية أي تستند تلك التغيرات على أسس تواجهها الشركة فعلا وفقا للظروف الداخلية والخارجية.

هـ.مبدأ الربط بين مراكز المسؤولية والموازنة التقديرية: أي ممارسة المحاسبة عن طريق انحرافات المحاسبة المعيارية.

و. مبدأ الإقناع والمشاركة من قبل العاملين وتوفير الحوافز.

4. أهداف الموازنات التقديرية:

تهدف الموازنات التقديرية إلى تحسين مستوى التسيير في المؤسسة من خلال ضمانها للعناصر التالية (محرز، قطوفي، 2018):

- العمل على تحديد المتطلبات والموارد الضرورية وتوزيعها حسب رزنامة زمنية لتنفيذ الأهداف المسطرة في إطار تخطيط العمليات.
- توزيع المسؤوليات على مختلف الأقسام والمصالح، ووضع مختلف الموارد المالية والبشرية تحت تصرف هؤلاء المسئولين وتوجيههم ضمن الإطار العام لإستراتيجية المؤسسة.
- متابعة حركة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، بحيث تعتبر الموازنة فرصة للقيام بالدراسات والاطلاع على وضع السوق وعلى إمكانيات المؤسسة الداخلية.
- تعتبر الموازنة كمصدر، ومنبع للاستراتيجيات التكتيكية، وهي استراتيجيات للتعديل في الأجل القصير مع الحفاظ على الأهداف العامة في الأجل الطويل. وهي بهذا تظهر كـ:

كأداة من أدوات السياسة الداخلية، فهي إذا ما تم استغلالها جيدا، تعتبر كفرصة لإشراك المتعاملين الداخلين أثناء إعداد الموازنة وذلك من أجل عملة التحفيز وتجديد الالتزام بالإستراتيجية، خصوصا فيما يتعلق بالمستوياتالدنيا والقائمين على البرامج التنفيذية والتي تعني نوع من التهميش، وفي حالة عدم استغلالها جيدا فهي ستظهر كوسيلة للتعارض وتضارب المصالح.

المطلب الثاني: التكاليف المعيارية

التكاليف المعيارية هي حجر الأساس في نظام الرقابة الإدارية والتابعة وذلك عن طريق الموازنات التخطيطية، ومن البديهي أن نظام التكاليف المعيارية يمكن استخدامه في حالة الصناعات ذات الإنتاج المتصل والصناعات التي تقوم على الأوامر الإنتاجية.

1. تعريف التكاليف المعيارية:

هي التكاليف المقدرة سلفا والتي يجب مقارنتها مع التكاليف الفعلية وتوضع التكاليف المعيارية وفق ظروف ومكان معين، فيتم تحديدها والتنبؤ بها قبل وقوعها استنادا إلى دراسات علمية وموضوعية تعتمد على السنوات السابقة للعمليات الإنتاجية (نور، 2002).

2. أهمية التكاليف المعيارية:

للتكاليف المعيارية أهمية كبيرة و تتمثل فيما يلي: (السعايدة، 2007):

- تستخدم لتمكين الإدارة من الرقابة على عناصر التكاليف، لأن التكاليف المعيارية تمكن المنشأة من وجود مقياس خاص في الإنفاق الفعلي عليها ومقارنتها بالمعيارية لتحديد الانحرافات.
- تستخدم في تقييم الأداء والسيطرة واتخاذ القرارات الإدارية.

3. أهداف التكاليف المعيارية:

للتكاليف المعيارية عدة أهداف نستعرض مايلي (عبد الله، البكري، 2017):

- ✓ بناء الموازنات التخطيطية؛
- ✓ تقييم ومتابعة الأداء؛
- ✓ إيجاد وعي تكاليفي؛
- ✓ تحديد تكلفة الإنتاج وقرارات التسعير؛
- ✓ الرقابة على التكاليف؛
- ✓ كيفية تنفيذ المهام وما ينبغي أن تكون عليه التكلفة؛
- ✓ إنتاج المعلومات اللازمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات؛
- ✓ مساعدة الإدارة في تخطيط النشاطات والسيطرة عليها؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.

ترى المباحث أن نظام التكاليف المعيارية يعمل على توفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى مساعدة الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الفعالة وتحديد أسعار المنتجات وتقييم المخزون السلعي للمنشأة.

4. شروط نجاح نظام التكاليف المعيارية:

لضمان نجاح نظام التكاليف المعيارية لا بد من توفر الشروط التالية:

- ✓ توافر وعي محاسبي تكاليفي لدى الإدارة التنفيذية وهذا الوعي يؤدي إلى دورات في كل أوجه الأعمال مما يساهم في النهاية إلى تحقيق الأرباح.

✓ تعنى عملية المعايرة في ذاتها لاستكشاف أفضل الأساليب وإن هذا يتطلب تعاونا وثيقا بين الفنيين ومحاسب التكاليف لتحديد طرق وأساليب الأداء؛

✓ العمل على الاستفادة من البيانات والمعلومات المحاسبية الموجودة بالدفاتر والسجلات من جهة وأيضا الحصول على اقتراحات المسئولين عن التنفيذ من جهة أخرى؛

✓ ضرورة تحديد مراكز المسؤولية.

✓ تحديد واضح ودقيق لعلامة عناصر التكاليف المختلفة لوحدة التكلفة.

✓ الربط الجدي الهادف بين الأهداف الخاصة للعاملين؛

✓ نظام معلومات مستخدم كوسيلة فعالة في حصر وتحديد الانحرافات وأسبابها والمسئولين عنها بما يتفق مع محاسبة المسؤولية.

المطلب الثالث: المراجعة الداخلية

1. المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فعالية الرقابة الداخلية، وهناك عدة تعاريف للمراجعة الداخلية نذكر منها:

حسب الجمعية الأمريكية عرفت المراجعة الداخلية على أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة عن الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية (مختاري، سعداوي، بن زياد، 2019).

2. أهداف المراجعة الداخلية:

من مفهوم المراجعة الداخلية تبين لنا أن المراجعة الداخلية لها هدفين رئيسيين هما:

أ. هدف الحماية: كان التركيز في الماضي ينصب على هدف الحماية حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المنشأة كما تهدف إلى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة.

وعلى ذلك كان دور المراجع الداخلي ينصب على:

✓ التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها؛

✓ حماية أصول المنشأة؛

✓ التأكد من الملائمة بين أساليب القياس والسياسات والخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعية؛

✓ التأكد من الاستخدام الكفء الموارد المنشأة؛

✓ التأكد من انجاز الأهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية.

ب. هدف البناء: ومع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية، ويتحقق هذا البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص.

3. أنواع المراجعة الداخلية:

حدد الباحثون أنواع عديدة للمراجعة الداخلية أهمها (القباني، السواح، 2006):

أ. المراجعة الداخلية المالية: يتضح لنا من استعراض التطور الحاصل في المراجعة الداخلية أن المراجعة الداخلية المالية تعبر عن المدخل التقليدي في المراجعة الداخلية، وهذا النوع من المراجعة يشتمل على نوعين هما المراجعة الداخلية المالية قبل الصرف والمراجعة الداخلية المالية بعد الصرف، بحيث يشير النوع الأول إلى إحدى مراحل الضبط الداخلي وذلك بتكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف لأخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ، أما المراجعة الداخلية المالية بعد الصرف فتنفذ حسب خطة المراجعة الداخلية وذلك لتمكين الإدارة العليا من الاطمئنان على دقة البيانات المالية وحفظا لأصول والموجود المادي لها وحمايتها من التلاعب والاختلاس (المدلل، 2007).

ب. المراجعة الداخلية التشغيلية: وهي مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد من كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف والمراجعة الداخلية التشغيلية تعرف أيضا بمراجعة العمليات (السيد، 2008).

ج. المراجعة الداخلية الإدارية: هي المراجعة التي تشتمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية، وإذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة.

د. المراجعة الداخلية المحاسبية: وتشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المؤسسة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية (بوطورة، 2016).

4. وسائل المراجعة الداخلية:

يقوم المراجع الداخلي بإنجاز مهمته بالاعتماد على عدة وسائل وتقنيات منها (سرايا، 2007):

أ. **المراجعة والجرد الفعلي:** حتى يتأكد المراجع من صحة وحقيقة الرصيد النقدي للأصل، يقوم بمعاينة الأصل ميدانيا والوثائق المثبتة لوجوده، والقيام بعمليات العد والقياس والجرد، فهي أهم وسيلة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل.

ب.**المراجعة الحسابية:** تهدف إلى التأكد من سلامة الأرقام والبيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات والكشوف والقوائم من الناحية الحسابية فقط، كمراجعة جميع صفحات دفتر اليومية وترحيل جميع المجاميع من صفة إلى أخرى.

ج.**المراجعة المستندية:** لابد للمراجع من أن يتحقق من الشروط الواجب توافرها في المستندات لأنها دليل لإثبات قرينة من قرائن المراجعة، والآن المسندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعا سليما يعتمد عليها المراجع في التأكد من الحدث الفعلي ومن الصحة المتعلقة بها، ويعتبر من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على أدلة الإثبات في المراجعة.

د. **نظام المصادقات:** إن المصادقات هي عبارة عن بيان إقرار مكتوب من الغير ويرسل إلى المراجع بغرض التأكد من صحة رصيد أو بيانات معينة، وهذه الوسيلة من أقوى أدلة الإثبات كونها من طرف ثالث خارج المؤسسة مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، الأوراق المالية المودعة لدى البنوك.

هـ.**نظام الاستفسارات والتتبع:** يوجه المراجع بعض الأسئلة والاستفسارات إلى المختصين داخل المؤسسة وعنه الاستفسارات يأخذ أحد الشكلين أما شفوية أو كتابية.

و. **نظام المقارنات والربط بين المعلومات:** تتمثل في إجراءات مقارنات بين معلومات الفترة الحالية والفترة السابقة، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية قصد ملاحظة التغيرات وتحليل أسبابها.

ز. **المراجعة الانتقالية:** يقوم المراجع الداخلي بدراسة اعتيادية فاحصة بتمعن العمليات أو بعض الدفاتر أو أحد الحسابات أو القوائم المالية بهدف اكتشاف أو ملاحظة أي أمر لم يظهر أثناء المراجعة المستندية. ويتوقف نجاحها على خبرة المراجع وكفاءته مما يوفر له وقت وجهد لمواجهة الأمور غير الاعتيادية التي قد تستدعي انتباهه.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل تم التوصل إلى مفهوم الرقابة الداخلية وهي نظام يتضمن مجموعة عمليات مختلفة من مالية وتنظيمية ومحاسبية تضعها الإدارة لضمان كفاءة الأعمال التي تقوم بها ومن أجل تحقيق أهدافها والغايات المحددة، حيث يتضمن نظم فرعية للرقابة هي: الرقابة الإدارية، والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي وفي النهاية تحقق الأهداف التالية : حماية أصول المؤسسة وضمان صحة ودقة المعلومات وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة كما تم اكتشاف إجراءات ومقومات هذا النظام وكذلك التعرف على مكونات الرقابة الداخلية الخمسة التي من خلالها يتم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية؛

وفي الأخير قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية التي تتم عادة في خمس مراحل أساسية اعتمادا على ثلاث وسائل رئيسية وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف.

الفصل الثاني:
عموميات حول المعلومات المالية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة وسيلة إيصال للمعلومات المالية لمختلف مستخدميها وذلك من خلال ترجمة هذه المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية، هذه الأخيرة تعكس مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال ما يعرف بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية، وتعتبر المعلومة المالية ضرورية لاتخاذ القرارات من طرف شريحة عريضة من المستخدمين الداخليين والخارجيين العمال، المدقق الخارجي والداخلي، البنوك، الزبائن، الموردين الجهات الضريبية.. الخ)، وحتى يضمن مستخدمو المعلومات المالية اتخاذهم للقرار الصائب لابد من ضمان جودة المعلومة المالية التي تفصح عنها المؤسسة.

وقد تناول هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

المبحث الثالث: أثر الرقابة على جودة المعلومات المالية

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المالية

المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية ذات أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، وذلك لما تقدمه من معطيات تخدم مختلف المستخدمين، فهي تسمح لمختلف المستخدمين بإتخاذ القرارات في مختلف أوجه أنشطة المؤسسة، كذلك لها أهمية بالغ في مختلف المجالات الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية...الخ

1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته:

قبل التطرق إلى تعريف المعلومات المالية يجب أولا الإشارة إلى أن هذه المعلومات هي نتاج نظام المعلومات محاسبي.

1.1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

إن أي منتجات مهما كان نوعها وطبيعتها لا يمكن إنتاجها إلا عبر نظام متكامل من الإجراءات والعمليات المتسلسلة ومترابطه مع بعضها البعض، وفيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية فإن النظام الذي يتولى مهمة إنتاجها هو نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما يتضمن من أركان وإجراءات كفيلة بإنتاج المعلومات المحاسبية تفي باحتياجات طالبي ومستخدمي هذا النوع من المعلومات.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى، ويرى البعض أن مفهوم النظام المحاسبي كأي نظام للمعلومات هو:

نظام معلومات جزئي ضمن نظام معلومات كلي في أي وحدة أو منظمة أو مجتمع، والواقع أن نظام المعلومات المحاسبي هو أهم جزئيات أي نظام معلومات في وحدة أو منظمة اقتصادية عاملة على تحقيق أهداف معينة بموارد اقتصادية محدودة (عتير، 2011).

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة من معلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. (بوقروعة، 2011).

2.1. مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

أ. المدخلات

وهي البيانات التي يحصل عليها النظام من عمليات الوحدة الاقتصادية مع الغير، وقد تكون هذه البيانات مادية أو بشرية أو معنوية أو فنية، فمدخلات النظام المحاسبي هي البيانات، أي الأرقام التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية (الجزراوي، سعيد، 2009).

ب. العمليات التشغيلية

عبارة عن مجموعة من العمليات المحاسبية والمنطقية التي تجري على المدخلات بغرض الوصول إلى المخرجات، وبموجبها تتم معالجة البيانات بواسطة إجراءات محكومة بمفاهيم وفروض ومبادئ علمية معينة، أما الإجراءات فهي التسجيل والتبويب والتلخيص وتحليل النتائج والتقرير عنها ويتم القياس بهذه الإجراءات في الدفاتر والسجلات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

ج. المخرجات

المخرجات هي المعلومات أو النتائج التي يتوصل إليها النظام المحاسبي على وسائط تسمى التقارير وتشمل ما يلي:

- معلومات عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية خلال مدة مالية معينة؛
- عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة؛
- معلومات عن المركز المالي في نهاية الفترة تسمى قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية؛
- معلومات عن التدفق النقدي من النشاط التشغيلي، الاستثماري التمويلي وتسمى قائمة التدفقات النقدية؛
- معلومات عن تغير في المركز المالي خلال مدة مالية معينة وتسمى بقائمة التغيرات في المركز المالي.

د. التغذية العكسية

ويقصد بها المعلومات الراجعة من أحد عناصر النظام الرئيسية أو من مستعمل النظام، وتعمل على تقويم نتائج عمل النظام وتصحيح الأهداف إذا كان هناك عيوب في أهداف النظام (الجزراوي، سعيد، 2009).

3.1. مفهوم البيانات والمعلومات:

أ. مفهوم البيانات:

تعتبر البيانات مدخل نظام المعلومات، وتختلف التعريفات المقدمة للبيانات ونجد منها ما يلي:

- البيانات هي مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة (قندلجي، الجنابي، 2007).
- ويعبر مصطلح البيانات عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها(علي حسين، 2003).

- كما تعرف البيانات على أنها عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم، يمكن إيصالها وترجمتها أو معالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج (محمد قاسم، 2006).

وتعبر مدخلات نظام المعلومات المحاسبي عن الأحداث الاقتصادية للعمليات المحاسبية.

ب. مفهوم المعلومات:

المعلومات هي مجموعة من البيانات المنظمة المنسقة أو هي بيانات تمت معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها (مسلم، 2015).

كما أن المعلومات هي مقياس لقيمة رسالة معينة لمتخذ قرار معين في موقف محدد (مبارك، 2008).

وتعتبر المعلومات المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أو ما يعرف بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

المطلب الثاني: مفهوم المعلومات المالية، خصائصها، أهميتها وأهدافها

1. مفهوم المعلومات المالية خصائصها:

يمكن تعريف المعلومة المالية على أنها كل المعطيات الموضوعية والوقائع والأرقام التي تخص المؤسسة، كما تختلف المعلومات حسب طبيعة الأوراق المنشورة لدى الجمهور وسندات رأس المال أو سندات الدين (بوغنيور، 2008).

وللمعلومات المالية مجموعة من الخصائص التي تتميز بها بشكل عام هي (الدلاهمة، 2008):

- *الدقة:* وهي أن تكون المعلومات محددة وخالية من الأخطاء ومستندة إلى الحقائق والثوابت، وأن البيان يجعل المعلومات دقيقة ويمكن الاعتماد عليها.
- *الوضوح:* وهي أن تكون المعلومات بسيطة ومفهومة وغير معقدة وسهلة التطبيق ووضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب.
- *الملائمة:* ويقصد بذلك أن تكون المعلومات مناسبة لحجم وطبيعة الاستخدام.
- *الشمولية:* أي شمولها وتمثيلها للمجال المطلوب جمعها من أجله، وبمعنى آخر قدرة المعلومات على تغطية جميع جوانب الموضوع التي جمعت من أجله.

- *التوقيت والسرعة:* وهو توفر المعلومات ووصولها في الوقت المناسب وبالسرعة الممكنة، مع مراعاة الوضوح والدقة.
- *المرونة:* وهي إمكانية المعلومات وقدرتها على تلبية احتياجات المستخدم وأن يستفاد منها في أكثر من غرض في نفس الوقت.
- *التكلفة:* ويقصد بذلك أن يكون العائد المتوقع من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها.
- *الواقعية:* أي أن البيانات يجب أن تكون ممثلة للواقع، أي مأخوذة من واقع حالة المشكلة.
- *الأهمية النسبية:* تتأثر درجة ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية.
- *الحياد:* لكي تتسم المعلومات بالموثوقية فإنها يجب أن تكون محايدة، أي خالية من أي تحيز.
- *الحيطة والحذر:* وهذه الخاصية يجب أن تتوفر في المعلومات المالية بشكل خاص، ويقصد بذلك مراعاة درجة معينة من الحذر في الأحكام الشخصية التي تستخدم في إعداد التقديرات، وبشكل عام فإن الحيطة والحذر لا تعني المبالغة غير المبررة في تقييم المطلوبات والخسائر المتوقعة أو التخفيض في قيم الموجودات والأرباح المتوقعة، لأن ذلك يؤدي إلى أن تنتفي عن المعلومات صفة الحياد وبالتالي تفقد الموثوقية .
- *القابلية للمقارنة:* هذه الخاصية أيضا يجب أن تتوفر في المعلومات المالية بشكل خاص، ويقصد بذلك أن يكون باستطاعة مستخدمي المعلومات المالية مقارنة البيانات المالية للمنشأة على مرور الزمن، وذلك لتحديد الاتجاهات بالنسبة لكل من الربحية والمركز المالي، وقد تكون المقارنة مع منشآت أخرى من نفس القطاع، أي مقارنة أداء المنشأة نفسه مع السنوات السابقة.

2. أهمية المعلومات المالية وأهدافها:

أ. أهمية المعلومات المالية:

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي منظمة، بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد مهمة في المنظمة، ولقد أصبحت القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة المعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرار.

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المالية يتحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذ القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة حيث إن توفر المعلومات الضرورية يؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما

يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المالية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة (الشيخ، 2012).

ب. أهداف المعلومات المالية:

تتمثل أهداف المعلومات المالية في (أبو المكارم، 2000):

- اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية؛
- دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية، وتقييم مصادر هذه الموارد سواء كانت في شكل حقوق ملكية أم التزامات؛
- التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المالية

للمعلومات المالية مستخدمون يختلفون باختلاف حاجتهم إلى هذه المعلومات ويتمثل أهم مستخدميها في:

1.3.1. المستثمرون:

يتطلب اتخاذ المستثمرين الحاليين والمحتاجين لقرار الاستثمار في المنظمة توافر معلومات ملائمة عن المنظمة نفسها، لتقييم مدى ملائمة فرص الاستثمار فيها، ومن المعروف أن العائد الحالي والمتوقع للاستثمار يعتبر من أهم محددات اتخاذ قرار الاستثمار، وأن هذا العائد يتأثر بدوره بربح المنظمة الحالي والمستقبلي. يحتاج المستثمرون إلى التعرف على مدى قدرة المنظمة على الاستثمار والمنافسة في السوق، والنمو في القيمة المالية للمنظمة لذلك يرى المستثمرون أن معلومات التنبؤ المستمدة من القوائم المالية المستقبلية للمنظمة سوف تفيدهم في اتخاذ قرار الاستثمار في المنظمة، وأن قيمتها من وجهة نظرهم ستكون أكبر إذا تمت مراجعة التنبؤات المالية المنشورة للمنظمة بواسطة مرجع مستقل ومحايد، بل ان نوع رأيه المحايد في هذا الشأن سوف يؤثر في قيمة معلومة التي توفرها له التنبؤات المالية المنشورة.

2.3.1. الزبائن:

يعد الزبائن الدائنون ذوي أهمية للمنظمة وعامل مؤثر على حياتهم، وهم غالبا ما يرتبطون مع الشركة بعقود طويلة الأجل نسبيا بقصد شراء خدمتها ومنتجاتها، وهم لا يوقعون على العقود إلا بعد دراسة الوضع المالي لشركة وهذه الدراسة تعتمد على المعلومات المالية الملائمة ولا سيما المستقبلية منها، فكلما زادت أهمية الزبون كان بإمكانه أن يطلب المعلومات المالية التي يراها ضرورية وكافية لاتخاذ قرار التعامل مع

الشركة أو عدمه، والتأكد من أن ممولیها سیوفون بتعهداتهم من حیث الكمیة أو النوعیة أو موعد التسلیم (سیسي، 2011).

3.3.1. العملاء:

یهتم العمیل بالحصول على بضائع أو خدمات من المورد بسعر جید وبشروط دفع مربحة، حیث یستخدم المعلومات المالیة التي ینشرها المورد وكذلك منافسون من أجل معرفة ما إذا كانت الشروط التي حصل علیها ممثلة لما تمنح لغیره ومع ما یمنحه هو لعملائه، وتتم هذه المقارنة عن طریق حساب متوسط فترة الإئتمان للمورد و المنافسین ، كما قد تكون من مصلحة العمیل متابعة المراكز المالیة للموردین من أجل ضمان استمرار وانتظام التموین وتوقع أي انقطاع فیه (بولجنیب، 2015).

4.3.1. المقرضین:

تختلف احتیاجات المقرضین من المعلومات تبعا لاختلاف نوع القرض طویل الأجل أو قصیر الأجل، فعادة یهتم المقرضون في الأجل الطویل للمؤسسة والتي تمكنه من تسدید الفوائد وأصل القروض بالإضافة إلى التعرف على الطاقة الإقراضیة لها وذلك بالتركیز على الجانب الأیسر لمیزانیة وحساب بعض النسب وذلك قبل منح القرض وبعده، ومن المهم لهم معرفة الوضع المالي للمرضین و المصادر الرئیسیة للأموال واستخداماتها والقیم الحقیقیة للأصول الثابتة ، بالإضافة إلى التعرف على مجالات استخدام القروض، أما المقرضون في الأجل القصیر فیهتمون بتحلیل رأس المال العامل، المركز النقدي، حجم التمویل الذاتي، بالإضافة إلى حساب نسب السیولة النقدیة ومقارنتها بالمدیونیة قصیرة الأجل (بولجنیب، 2015).

5.3.1. الموظفون:

الموظفون في المجموعات الممثلة لهم یهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار ربحیة رب العمل، كما أنهم یهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقییم قدرة المنشأة على الاستمرار ودفع مكافآت و تعویضاتهم (الشلتوني، 2005).

6.3.1 الجمهور:

تؤثر الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة على الجمهور بصفة جماعیة أو فردیة وذلك عن تاریخ خلق الثروة وحقنها في الاقتصاد المحلي، وكذلك عن طریق توفیر فرص عمل، تساعد معلومات المالیة الجمهور العام على معرفة أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بها وفرص ازدهارها، من أجل أن تلبي المعلومات المالیة هذه الاحتیاجات یجب أن تتمتع بجودة عالیة، وذلك بتوفر على خصائص معینة تجعلها مفیدة لمستعملیها، وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع نتیجة التطورات التي حدثت على الصعید العالمي بسبب الفضائح المالیة والمحاسبة التي أضعفت الثقة في المعلومات المالیة المنشورة، وقد أثارت هذه الفضائح

الكثير من التساؤلات حول جودة معلومات المالية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي ومدى صحة ومصداقية القوائم المالية التي تنتجها (بولجنيب، 2015).

7.3.1. الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

الشكل (2): مستخدمو المعلومات المالية

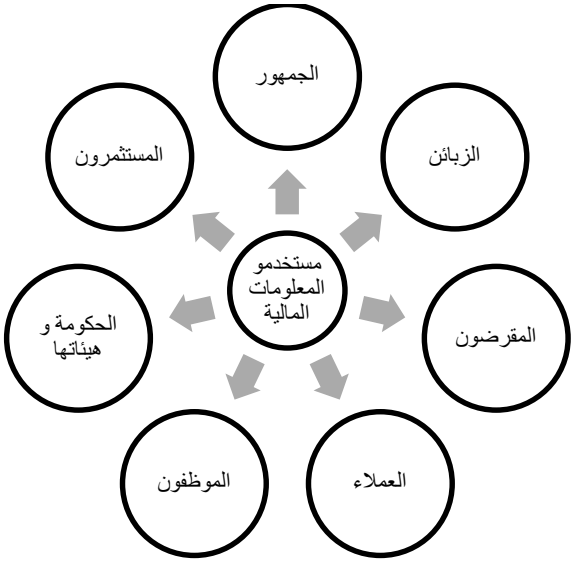

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

يجب أن تتسم المعلومات المالية بخصائص تجعلها أكثر إفادة لمستخدميها، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لمستخدمي التقارير، إذ لابد من أن يعمل المسيرون والمساهمون والمدققون على تعزيز وتحسين مميزات جودة المعلومات المالية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية

يقدم مفهوم جودة المعلومات المالية نموذج جديد يحقق منافع هائلة والذي يجبر المديرين على تغيير سياستهم في التقرير عن المعلومات المالية، وقبل التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المالية سوف نتطرق إلى تعريف الجودة.

1. تعريف الجودة:

لقد تم تعريف الجودة من خلال عدة أشخاص أو منظمات أهمها:

عرف فريد سميث: " الجودة هي أداة العمل حتى يتطابق مع المعايير التي يتوقعها العملاء" (حمود، 2010).

عرفتها الجمعية الأمريكية للسيطرة على الجودة بأنها:"الأشكال والخصائص الشاملة للمنتج أو الخدمة التي تجعل أي شيء منها يشبع الحاجات المقصودة" (عبد السيد، 2009).

وقد عرف جوزيف جوران وزميله الجودة على أنها:" مدى ملائمة المنتج للاستعمال" (جودة، 2008).

2.مفهوم جودة المعلومات المالية:

يقصد بمفهوم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المالية المفيدة، أي أن توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة الأطراف المختلفة المستفيدة منها.

جودة المعلومات المالية تعني:"ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها" (خليل، 2005).

كما يقصد بجودة المعلومات المالية:"تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.(بوفرومة، 2011).

3. خصائص جودة المعلومات المالية:

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل مؤسسة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلابد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

أ. الخصائص النوعية وفقا النظام المحاسبي المالي(SCF):

•**الملائمة:** حيث يجب أن تكون المعلومات المالية ملائمة ومناسبة لاستخدام خدمات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المالية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتأخر ولتحقيق الملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية، بالإضافة إلى تقديمها في الوقت المناسب (الحبيطي، السقا، 2003).

• **الموثوقية:** تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فمن البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يحول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت هذه الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة.

إن درجة الوثوق بالمعلومات المالية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المالية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أساس قياس موحدة ومقبولة وعملية .

والموثوقية هي قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليه في بناء نماذج قراراتها المختلفة(هلالي، عمران، 2016).

وقد نصت المادة 10 من القانون 11/07على أن تستوفي المحاسبة التزامات بانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبلغيها.(المادة 10 من القانون11-7، 2007).

•**القابلية للفهم:** هي عرض المعلومات المالية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها أي تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، في ظل افتراض وجود مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين لتمكين من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية (بن قريشي، 2012).

لقد حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات بتقديمه، ويهدف هذا الملحق إلى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية، ويمكن توضيح محتوى الملحق حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي(هلالي، عمران، 2016):

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك محاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- ✓ مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية الأساسية؛
- ✓ المعلومات التي تخص المؤسسات المندمجة، من المؤسسة الأم إلى فروعها والمعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الفروع؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لاكتساب صورة وفية.

•**القابلية للمقارنة:** يقصد بخاصية القابلية للمقارنة استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنة مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار(جمعة، لعشوري، 2011).

وقد عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة خاصية القابلية للمقارنة وذلك بالإفصاح عن جميع المعلومات المفصلة للقوائم المالية الأساسية وهذا ما نصت عليه المادة 29 من القانون رقم11/07:"توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة" (المادة 29 من القانون 11-7، 2007).

يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حسابات نتائج وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة السابقة.

يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغير طرق تقييم أو العرض يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعداد ترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة .

ب.الخصائص النوعية وفق مجلس معايير المحاسبية الدولية(IASB)

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الأولى هي الخصائص الأساسية وتتكون من الملائمة والتمثيل الصادق والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم وفيما يلي بيان تلك الخصائص:

- **الخصائص النوعية الأساسية:**

وتشمل الخاصيتان التاليتان (أبو نصار، حميدات، 2008):

- **الملائمة:** حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية تقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكدية أو كلاهما. ويكون للمعلومات دور تنبئ إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة وبقدرة المؤسسة في مواجهة الأحداث ومتغيرات

المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية حول التقييمات السابقة.

وترتبط ملائمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناءا على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.

وتعتبر المعلومات مادية (ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، ولم يحدد المجلس معايير أو نسبة محددة للأهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المؤسسة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن معلومات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة الظواهر الواجب أن تعبر عنها تصورها. أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن والظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة وخالية من الأخطاء ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن.

ويقتضي التمثيل الصادق ان تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية. يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

-**الحياد:** أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي معلومات على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز.

- **الخلو من الأخطاء:** يقصد بها ألا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها. إن خاصية التمثيل الصادق بذاتها، ليس بالضرورة أن تنتج معلومات ملائمة، وبالتالي للحصول على معلومات مفيدة يجب أن تتصف تلك المعلومات بالملائمة والتمثيل الصادق معا.

- **الخصائص الداعمة(المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات:**

وتشمل:

- **القابلية للمقارنة:** يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقا لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة أخرى ولنفس

الفترة. يستفيد مستخدم المعلومات المالية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة والمركز المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين مؤسسات المختلفة.

وتقتضي عملية الثبات في استخدام السياسات المالية من فترة لأخرى أي الاسباق في تطبيق تلك السياسات.

كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود ولا يسمح للمؤسسة بتغيير السياسات المالية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملائمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي وكما هو في معيار المحاسبة الدولي رقم(8).

- **القابلية للتحقق:** وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين أو المطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدام طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا.

وقد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة، وقابلة التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية .

أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعداد احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب المنهجية في الاحتساب.

- **التوقيت المناسب:** تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال في أسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية. ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.
- **القابلية للفهم:** تعني قابلية الفهم للمعلومات المالية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة والنشاطات الاقتصادية، لديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية للمؤسسة.

كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد الصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المالية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن .

يتطلب الإطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية إلى أكبر حد ممكن، ولكن توفر هذه الخصائص بشكل فردي أو جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات لا تتصف باللائمة والتمثيل الصادق وهي الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية سالفة الذكر.

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المالية

يمكن قياس جودة المعلومات المالية على النحو التالي (فضل، نور):

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المالية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات المالية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما تتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛

2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المالية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

- **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛
- **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كل من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات؛
- **المنفعة التقييمية وتصحيحها:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج؛

3. الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المالية:

تعبر الفعالية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها: "مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة، أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة"، ومن ثم فإن فعالية المعلومات هي مقياس لجودتها، كما أن الفعالية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني درجة الفعالية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة؛

4. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المالية:

ويقصد بالتنبؤ أنه:"الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل"، أي هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتحقيق حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كم المدخلات لنماذج التنبؤ؛

5. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المالية:

يقصد بالكفاءة هي حسن استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات.

المطلب الثالث: معايير تحقق جودة المعلومات المالية

مفهوم جودة المعلومات المالية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية ننجزها فيما يلي(جمعة، لعشوري، 2011):

1. معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عنأدائها؛

2. معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة (أجهزة الرقابة المالية والإدارية) التي تساعد على التأكد من سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة؛

3. معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة بضبط أداء العملية المحاسبية، ممّ أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتطلب الشفافية والإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

4.معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات ممّ ينعكس بدورهعلى جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير ضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

المبحث الثالث: أثر الرقابة على جودة المعلومات المالية

المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بتحسين جودة المعلومة المالية

من بين أسباب التلاعب في المعلومات المالية هو الخلل في هيكلة الرقابة الداخلية، نتيجة لارتباط أجهزة الرقابة الداخلية بالإدارة باعتبارها من صنعها وليس رقيبا عليها. مما جعل الإدارة في وضع خاص لارتكاب الاحتيال بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية إعداد معلومات مالية احتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافا لذلك تبدو أنها تعمل بفعالية، ومع ذلك يمكن أن يحدث غش للإدارة حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، والسبب في ذلك أن الإدارة يمكن أن تتغلب أو بالأحرى تقهر إجراءات الرقابة، ومن ثم فإن هذا النوع من الغش والاحتيال يكون من الصعب اكتشافه على الرغم من كونه ذا تأثير كبير على مصداقية المعلومات المالية، ولردع الغش في القوائم المالية يجب إعادة النظر في هيكلة الرقابة الداخلية، بحيث لا يكون المحقق جزءا من الإدارة وإنما رقيبا عليها من خلال إيجاد نظام للتحكم المؤسسي، وتأتي أهمية التركيز على فعالية الرقابة الداخلية لكونها تمثل خط الدفاع الأول عن حقوق أصحاب المصالح من المساهمين والمستفيدين من المعلومات المالية، بحيث يرى الكثير من المهتمين بالرقابة الداخلية أنه يجب ربطها بلجنة تدقيق مستقلة ذات خبرة عالية، تكمن مواطن القوة للنظام الرقابي الداخلي في الإجراءات الفعالية التي يعمل بها من أجل منح واكتشاف الاحتيال والغش.

أصبحت المعلومات المالية الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية للمؤسسة ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد مصداقية المعلومات أمرا ضروريا، بحيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات الخارجية للمعلومات المالية ذات أهمية بالنسبة للجهات المستفيدة من هذه المعلومات حيث يتوقف على المحقق الخارجي على اكتشاف الغش والتلاعبات وحالات الاختلاس حيث يقوم بإعطاء رأي محايد حول المركز المالي للمؤسسة.أن عملية المراجعة للمعلومات المالية من قبل المدقق الخارجي لا يعي سقوط مسؤوليتها عن الإدارة وإنما يعتبر رأيه حول هذه المعلومات مقياس لمدى صحتها ومصداقيتها ودرجة الثقة في الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

مما ذكرناه سابقا فإن المدقق الخارجي يساهم في تفعيل دور الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تحسن جودة المعلومات المالية ويضمن مصداقيتها وبالتالي يمكن للأصحاب المصالح(المساهمين، المستفيدين...) الثقة بالمعلومات المالية اتخاذ القرار بناءا عليها**(جدي سمراء 2016-2017)**.

المطلب الثاني: أثر اختبارات الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المالية

اختبارات الرقابة تلعب دورا حاسما في ضمان جودة المعلومات المالية، حيث تساعد على التحقق من دقة البيانات المالية ومطابقتها للمعايير المحاسبية المعتمدة. تأتي هذه الاختبارات من خلال عملات مراجعة داخلية وخارجية للتأكد من صحة وشمولية المعلومات المالية التي يتم تقديمها للمستثمرين والجهات المعنية الأخرى.

بالتأكيد يمكن أن تؤثر اختبارات الرقابة على جودة المعلومات المالية بعدة طرق، بما في ذلك**(سردوك فاتح 2004)**:

- **تحسين الدقة والصحة:** تساهم عمليات الرقابة في تحسين دقة وصحة المعلومات المالية.
- **تقليل مخاطر الاحتيال:** من خلال تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية الصارمة، يمكن الحد من فرص الاحتيال والتلاعب في المعلومات المالية.
- **الامتثال للقوانين والتنظيمات:** يساعد توفير نظام فعال للرقابة الداخلية على ضمان الامتثال للتشريعات المالية والقوانين الضريبية المحلية والدولية.
- **تحسين الإدارة الفعالة للمخاطر:** يمكن للرقابة الداخلية مساعدة الشركة على تحديد وتقسيم المخاطر المالية وإدارتها بفعالية، مما يؤدي إلى جودة أفضل للتقارير المالية.
- **زيادة الكفاءة التشغيلية:** من خلال تحسين العمليات الداخلية وتبسيط الإجراءات يمكن للرقابة الداخلية تعزيز الكفاءة التشغيلية وبالتالي تقديم معلومات مالية أكثر دقة وسرعة.

خلاصة الفصل:

إن المعلومة المالية باختلاف خصائصها وأهدافها ومستخدميها لها أهمية كبيرة في المؤسسة بحيث تعكس

مركزها المالي و نتيجة نشاطها وصورتها أمام جمهور المستخدمين و أصحاب المصالح، المستثمرين وكذا المنافسين في السوق، بما يساعدهم على اتخاذ مختلف القرارات، و لكي تتصف المعلومة المالية بالجودة لابد من توفر مجموعة من الخصائص التي لابد من الرقابة على مدى توفرها لتحقيق تلك الجودة، ومن بين مختلف الآليات الرقابية الداخلية والخارجية في المؤسسة يبرز التدقيق الجبائي، حيث يقوم المدقق بالرقابة على مختلف الجوانب الجبائية للمعلومات المالية، ويساعدها في كشف مختلف الاختلالات والأخطاء والتلاعبات التي قد تمارس بقصد أو بدون قصد، مما يساهم في إعطاء صورة صادقة لهيئات التحصيل الضريبي و يمنع التهرب الضريبي و يضمن حقوق الدولة من الإيرادات الجبائية.

الفصل الثالث:

دراسة عينة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة

تمهيد:

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالرقابة الداخلية وكذا المعلومة المالية وكيفية الحصول على هذه المعلومة بدرجة عالية من الصحة والمصداقية حتى تصبح ذات جودة، ومن أجل إسقاط ذلك على الواقع، قمنا بدراسة ميدانية بالاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع المعلومات، حيث قمنا بتوزيعها على عينة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية ميلة، قصد معرفة مدى فعالية الرقابة الداخلية ومستوى جودة المعلومة المالية، ومن أجل الوصول إلى نتائج هذه العملية قمنا بتقسيم الفصل وفق ما يلي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان واختباره

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تقديم صورة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد هذه الدراسة انطلاقا من تحديد المجتمع والعينة المدروسة بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات.

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات

أولا: مصادر أولية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم استخدام تقنيات الاستبيان من أجل جمع البيانات وبرنامج SPSS.

الاستبيان: هو نموذج به مجموعة من الأسئلة توجه للمبحوثين بهدف الحصول على معلومات معينة وهي أكثر الأدوات استعمالا.

برنامج SPSS: هو اختصار لعبارة (Statistical package of social sciences) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وضع في بادئ الأمر خصيصا للبحوث العلمية الاجتماعية، ثم أصبح يستخدم في الكثير من البحوث في مختلف العلوم التي تعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات.

ثانيا: مصادر ثانوية

حيث اعتمدنا في معالجة الإطار النظري للبحث على الكتب العربية والأجنبية ذات الصلة، وكذا المجلات والمقالات والتقارير والمواقع الإلكترونية، وكذا مذكرات ماجستير وأطروحات الدكتوراه وغيرها من المصادر التي من شأنها أن تساعد في تغطية كافة جوانب الموضوع.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها

في هذا المطلب سنتطرق إلى مجتمع الدراسة وعينته

أولا: مجتمع الدراسة وعينتها

1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المحاسبين من بعض المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة.

2- عينة الدراسة: تم استخدام العينة العشوائية لاختيار أفراد العينة، حيث وزعت 60 استبانة على أفرادها ولم ترد أي منها.

ثانيا: خصائص أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (01): خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات والسمات	العدد	السبة المئوية
الجنس	ذكر	40	%67
	أنثى	20	%33
العمر	أقل من 30	10	%17
	من 30 إلى 40	21	%35
	من 41 على 50	14	%23
	أكثر من 50	15	%25
الوظيفة	محاسب	29	%48
	محافظ حسابات	10	%17
	خبير محاسبي	15	%25
	أخرى	6	%10
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	10	%17
	5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	14	%23
	10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	20	%33
	15 سنة فاكثر	16	%27
المؤهل العلمي	ليسانس	8	%13
	ماستر	12	%20
	ماجيستار	20	%34
	دكتوراه	17	%28
	أخرى	3	%5

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث حيث تمثلت نسبتهم 67%، أما الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 41 إلى 50 سنة فهي أكبر فئة متواجدة وسط المحاسبين والمدققين بنسبة 35%، أما بالنسبة للوظيفة فنجد أن المحاسب تأخذ أكبر نسبة حيث تمثلت في 48%، أما عن الخبرة المهنية فنجد أن الفترة ما بين 11 سنوات إلى أقل من 15 سنة تأخذ أكبر نسبة وهي 33%، أما بالنسبة للمؤهل العلمي فنجد أن الماجستير تأخذ أكبر نسبة وهي 34%.

حسب متغير الجنس: نلاحظ حسب هذا المتغير أن النسبة الأكبر كانت للذكور وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (03): توزيع متغير الجنس

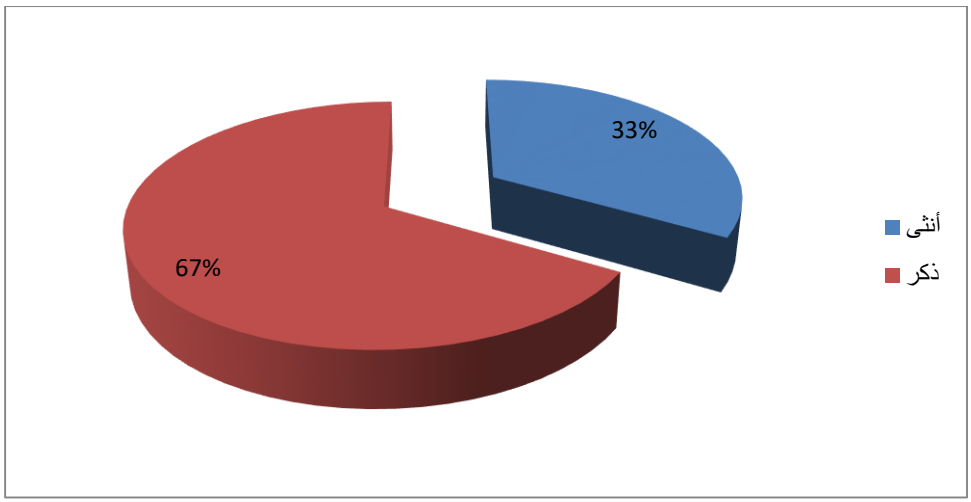

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

يتضح من الرسم البياني أن معظم الأفراد المبحوثين ذكور بنسبة 67% في مقابل 33% من أفراد العينة إناث، ومن ذلك يغلب على أفراد العينة والعاملين الطابع الذكري بالنسبة للطابع الأنثوي.

حسب متغير الفئة العمرية: نلاحظ حسب هذا المتغير أن الفئة العمرية الأكبر تتراوح ما بين 41 سنة إلى 50 سنة وهذا ما يوضحه التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (04): توزيع متغير الفئة العمرية

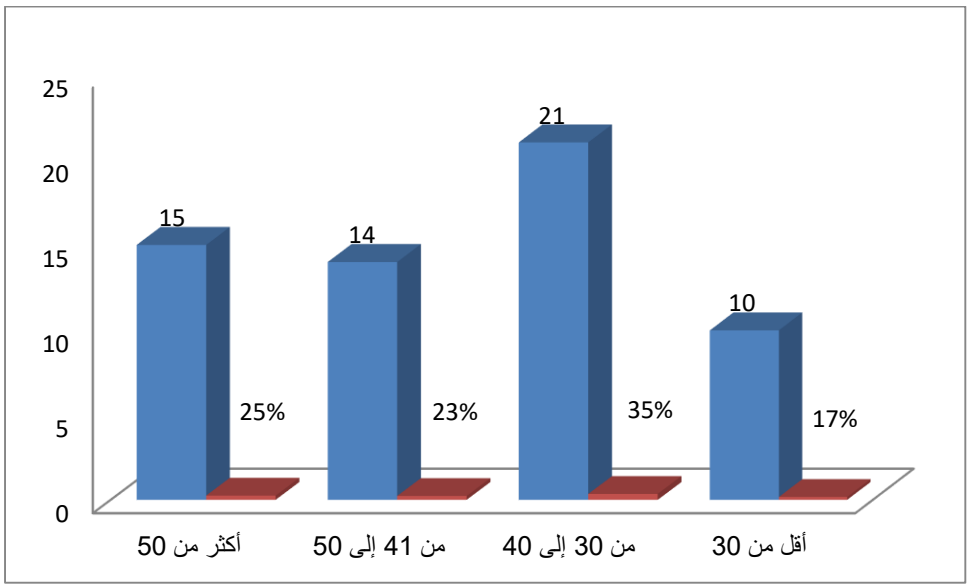

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

يلاحظ توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات الأربعة، حيث كانت النسبة في الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) بنسبة 17%، ثم الفئة الثانية (من 30 إلى 40 سنة) بنسبة 35% وهي أكبر نسبة، ثم الفئة الثالثة (من 41 سنة إلى 50 سنة) بنسبة 23%، والفئة الرابعة أكثر من 50 بنسبة 25%، وكل هذه الأرقام تشير إلى معظم العاملين وهم من الفئات الشبابية القادرة على العمل مما تعكس على إمكانية التطور المهني والتكويني لهذه العينة مستقبلا.

حسب متغير الوظيفة: نلاحظ حسب هذا المتغير أن نسبة وظيفة المحاسب هي الأكبر بنسبة 48% وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (05): توزيع الوظيفة

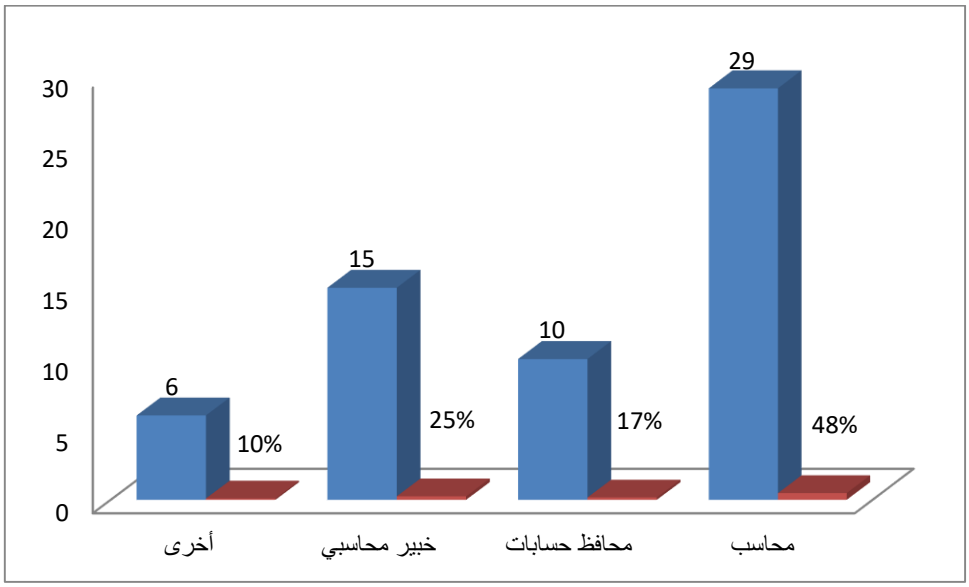

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة يغلب عليها وظيفة محاسب وذلك بنسبة 48%، تليها وظيفة خبير محاسبي بنسبة 25%، ثم تليها وظيفة محافظ حسابات حيث بلغت نسبتها 17%، وأخيرا وظيفة أخرى بنسبة 10%.

حسب متغير الخبرة المهنية:

نلاحظ حسب هذا المتغير أن نسبة الخبرة المهنية ما بين 10 سنوات إلى 15 سنة هي النسبة الأكبر وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (06): توزيع الخبرة المهنية

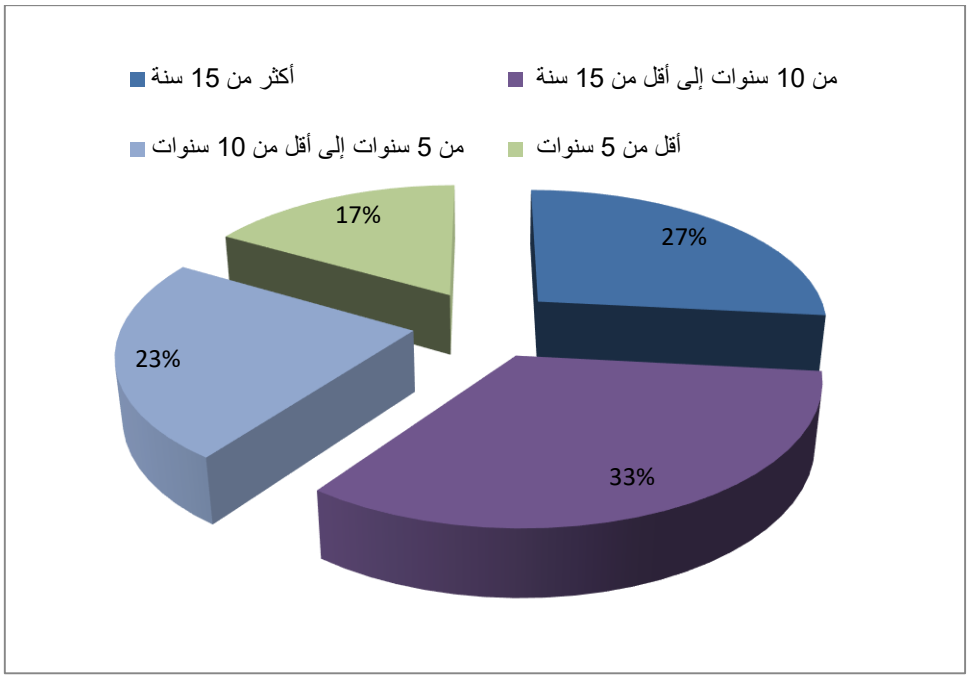

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية هم الذين تتراوح خبرتهم ما بين 10 سنوات إلى 15 سنة هي الغالبة بنسبة 33% ثم الفئة التي خبرتهم 15 سنة فأكثر بنسبة 27%، وأخيرا الفئة التي خبرتهم تتراوح ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 23%.

حسب متغير المؤهل العلمي: نلاحظ حسب هذا المتغير أن النسبة الأكبر كانت لحاملي شهادة ماجستير وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (07): توزيع المؤهل العلمي

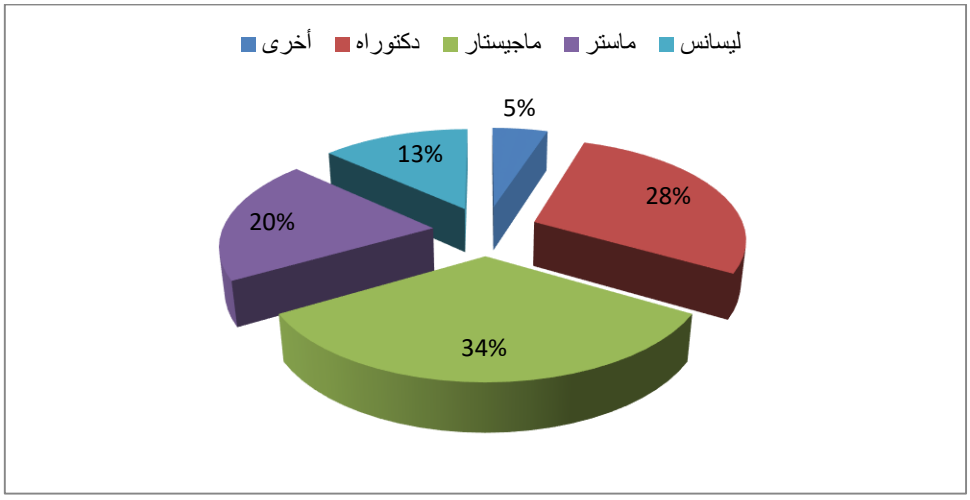

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه الفئة الغالبة هي حاملي شهادة ماجستير بنسبة 34% وهي نسبة كبيرة مقارنة مع البقية، ثم تليها أفراد العينة اللذين مستواهم دكتوراه بنسبة 28%، ثم أفراد عينة ماستر بنسبة 20%، ثم عينة ليسانس بنسبة 13% وأخيرا عينة أخرى بنسبة 5%.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قامت الطالبتان بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللاعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكارت هو مقياس ترتيبي وقد استخدم الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لغرض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
- اختبار آلفا كرونباخ (CRONBACHS ALPHA) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل الارتباط سبيرمان (Spearman correlation coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات.
- اختبار (Kolmogrov Smirnove) للتأكد من اعتيادية البيانات، بمعنى الوقوف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- اختبار T و F لمعرفة الفرق الموجود بين المتوسطات.

المبحث الثاني: تحليل الاستبيان واختباره

المطلب الأول: أقسام الاستبيان

وقد تم تقسيمه إلى قسمين قسم خاص بالمعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد العينة، أما القسم الثاني يحتوي على محاور الدراسة ويتكون من محورين هما:

المحور الأول: خاص بالرقابة الداخلية ويتكون من خمسة أبعاد هي:

البعد الأول: البيئة الرقابية وتتكون من 4 فقرات.

البعد الثاني: تقسيم المخاطر وتتكون من 4فقرات.

البعد الثالث: الأنشطة الرقابية وتتكون من 4 فقرات.

البعد الرابع: المعلومات والاتصال وتتكون من 3 فقرات.

البعد الخامس: مراقبة النظام وتتكون من 3 فقرات.

المحور الثاني: خاص بالمعلومات المالية ويتكون من 11 فقرة، وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الاستبانة

وقد تم اختيار الدرجة 01 للإجابة "غير موافق بشدة" وهو يتناسب مع هذه الاستجابة وهي أفضل وتعطي نتائج أدق، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ثم حساب المدى (4=1-5) ثم تقسيمه على عدد الخلايا (0,8=4/5)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك من أجل تحديد مجال الخلية وهكذا مع جميع الخلايا الأخرى حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى أقل من 1,8
غير موافق	2	من 1,8 إلى أقل من 2,6
محايد	3	من 2,6 إلى أقل من 3,4
موافق	4	من 3,4 إلى أقل من 4,2
موافق بشدة	5	من 4,2 إلى 5

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم للنشر والتوزيع، 2007، ص 540.

المطلب الثاني: اختبار الثبات والصدق

يتم من خلال:

1- الصدق الظاهري: حيث قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة بغرض تحكيمه وإعطاء ملاحظاتهم وآرائهم حول عباراته، ومن ثم إجراء التصحيحات المطلوبة على ضوء إرشاداتهم.

2- صدق المحك: القيام بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، ويعني معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، وأما الثبات يعني استقرار المقياس وعدم التناقض مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتيجة إذا أعيد تطبيقه، والجدول التالي يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور والمجالات.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان

الرقم	المحاور والأبعاد	عدد الفقرات	معامل الصدق والثبات
01	الرقابة الداخلية وجودة المعلومة المالية	29	0,716

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن كل النسب لكل المحاور والأبعاد وفقرات الاستبيان كانت أكبر بكثير من النسبة 60%، وهذه النسبة تعتبر مقبولة إحصائيا، مما يدل على أن فقرات الاستبيان لها معدلات عالية.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي (Normality distripution test):

تم استخدام اختبار كولومجوروف–سمرنوف (k–s)، لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	الأبعاد	القيمة الاحتمالية Sig
1	البيئة الرقابية	0,216
2	تقييم المخاطر	0,247
3	الأنشطة الرقابية	0,156
4	المعلومات والاتصال	0,186
5	مراقبة النظام	0,171
6	جودة المعلومات المالية	0,096

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

واضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (05) أن القيمة الاحتمالية **Sig** لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث يتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: تحليل وتفسير عبارات محور الرقابة الداخلية

سنتناول التحليل الإحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لكل عبارة كما يلي:

أولا: تحليل فقرات البعد الأول المتعلقة بالبيئة الرقابية

الجدول رقم (06): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للبيئة الرقابية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	يوجد هيكل تنظيمي ملائم في المؤسسة يضمن تدفق المعلومات بالشكل الصحيح.	4,45	0,649	1	موافق بشدة
02	هناك اهتمام من الإدارة بنظام المعلومات الموجود في المؤسسة	4,33	0,705	2	موافق بشدة
03	تراعي المؤسسة عند تكوين بيئة الرقابة الهيكل التنظيمي لها	4,32	0,701	3	موافق بشدة
04	تقدم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية تقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية	4,23	0,767	4	موافق بشدة
	المجموع	**4,3325**	**0,7055**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة في العبارات المتعلقة بالبيئة الرقابية فجاء ترتيبها كما يلي:

المرتبة الأولى: العبارة رقم 01

"يوجد هيكل تنظيمي ملائم في المؤسسة يضمن تدفق المعلومات بالشكل الصحيح"، بمتوسط حسابي قدره 4,45 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام المقدر بـ 4,06136 وانحراف معياري قدره 0,649 مما يدل على أن يوجد هيكل تنظيمي ملائم في المؤسسة يضمن تدفق المعلومات بالشكل الصحيح.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 02

"هناك اهتمام من الإدارة بنظام المعلومات الموجود في المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره 4,33 وانحراف معياري قدره 0,705 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 03

"تراعي المؤسسة عند تكوين بيئة الرقابة الهيكل التنظيمي لها "بمتوسط حسابي قدره 4,320 وانحراف معياري قدره 0,701 مما يدل أن المؤسسة تراعي عند تكوين بيئة الرقابة الهيكل التنظيمي لها.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم 04

"تقدم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية تقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره 4,320 وانحراف معياري قدره 0,767 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

ثانيا: تحليل فقرات البعد الثاني المتعلقة بتقييم المخاطر

يتكون من 4 عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لتقييم المخاطر

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	توجد إجراءات رقابة وقائية بحيث تمنع وقوع الحدث غير الملائم	4,15	0,860	3	موافق
02	تقدم المؤسسة تقارير مستمرة تعمل على تقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة	4,03	0,920	4	موافق
03	يتم تبليغ أهداف المؤسسة إلى الموظفين ومجلس الإدارة	4,27	0,880	1	موافق بشدة
04	تعمل المؤسسة على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها	4,2	0,732	2	موافق بشدة
المجموع		**4,1625**	**0,848**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بتقييم المخاطر

المرتبة الأولى: العبارة رقم 03

"يتم تبليغ أهداف المؤسسة إلى الموظفين ومجلس الإدارة" بمتوسط حسابي قدره 4,27 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ 4,06136 وانحراف معياري قدره 0,880 مما يدل على تبليغ أهداف المؤسسة إلى الموظفين ومجلس الإدارة.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 04

"تعمل المؤسسة على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها" بمتوسط حسابي قدره 4,20 وانحراف معياري قدره 0,732 مما يدل على أن المؤسسة تعمل على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 01

"توجد إجراءات رقابة وقائية بحيث تمنع وقوع الحدث غير الملائم" بمتوسط حسابي قدره 4,15 وانحراف معياري قدره 0,860 مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم 02

"تقدم المؤسسة تقارير مستمرة تعمل على تقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة" بمتوسط حسابي قدره 4,15 وانحراف معياري قدره 0,920 مما يدل على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تقديم المؤسسة لتقارير مستمرة تعمل على تقييمها.

ثالثا: تحليل فقرات البعد الثالث المتعلقة بالأنشطة الرقابية

يتكون من 4 عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للأنشطة الرقابية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	تعمل المؤسسة عند تحديد الأنشطة الرقابية الفصل الملائم بين السلطات	4,02	1,017	3	موافق
02	يتم مراجعة عمل الأنشطة الرقابية بشكل دوري	4,43	0,647	1	موافق بشدة
03	يتم تدقيق البيانات قبل إدخالها إلى عملية المعالجة	4,27	0,756	2	موافق بشدة
04	تلتزم المؤسسة باستمرارية في تحديد الأنشطة الرقابية	3,93	1,177	4	موافق
	المجموع	**4,1625**	**0,9925**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بالأنشطة الرقابية فجاء ترتيبها كما يلي:

المرتبة الأولى: العبارة رقم 02

"يتم مراجعة عمل الأنشطة الرقابية بشكل دوري" بمتوسط حسابي قدره 4,43 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ 4,06136 وانحراف معياري قدره 0,647 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الثاني: العبارة رقم 03

"يتم تدقيق البيانات قبل إدخالها إلى عملية المعالجة" بمتوسط حسابي قدره 4,27 وانحراف معياري قدره 0,756 مما يدل على تدقيق البيانات قبل إدخالها إلى عملية المعالجة.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 01

"تعمل المؤسسة عند تحديد الأنشطة الرقابية الفصل الملائم بين السلطات" بمتوسط حسابي قدره 4,02 وانحراف معياري قدره 1,017 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم 04

"تلتزم المؤسسة باستمرارية في تحديد النشطة الرقابية" بمتوسط حسابي قدره 3,93 وانحراف معياري قدره 1,177 مما يدل على أن المؤسسة تلتزم باستمرارية في تحديد الأنشطة الرقابية.

رابعا: تحليل فقرات البعد الرابع المتعلقة بالمعلومات والاتصال

يتكون من 3 عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمعلومات والاتصال

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	يوجد آليات تسمح للموظفين بتقديم اقتراحات بهدف التطوير والتحسين	4,10	0,915	1	موافق
02	توجد قنوات اتصال مناسبة مع الأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين	4,07	0,972	2	موافق
03	زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية والإيضاحات يسهل نشاط الرقابة الداخلية ويزيد من فعاليته	3,97	1,008	3	موافق
	المجموع	**4,0466**	**0,965**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بالمعلومات والاتصال.

المرتبة الأولى: العبارة رقم 01

" يوجد آليات تسمح للموظفين بتقديم اقتراحات بهدف التطوير والتحسين" بمتوسط حسابي قدره 4,10 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ 4,06136 وانحراف معياري قدره 0,915 مما يدل على وجود آليات تسمح للموظفين بتقديم اقتراحات بهدف التطوير والتحسين.

المرتبة الثاني: العبارة رقم 02

" توجد قنوات اتصال مناسبة مع الأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين" بمتوسط حسابي قدره 4,07 وانحراف معياري قدره 0,972 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 03

" زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية والإيضاحات يسهل نشاط الرقابة الداخلية ويزيد من فعاليته" بمتوسط حسابي قدره 3,97 وانحراف معياري قدره 1,008 مما يدل على أن زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية والإيضاحات يسهل نشاط الرقابة الداخلية ويزيد من فعاليته.

خامسا: تحليل فقرات البعد الخامس المتعلقة بمراقبة النظام

يتكون من 3 عبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمراقبة النظام

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	تتم عملية المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام	4,42	0,671	1	موافق بشدة
02	يقوم مدير المؤسسة بتعيين لجنة مراجعة داخلية لتقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية	3,98	0,948	2	موافق
03	يوجد توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسسة	3,58	1,124	3	موافق
	المجموع	**3,9933**	**0,9143**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بمراقبة النظام.

المرتبة الأولى: العبارة رقم 01

" تتم عملية المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام" بمتوسط حسابي قدره 4,42 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ 4,061360 وانحراف معياري قدره 0,6710 مما يدل على أنه تتم عملية المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 02

" يقوم مدير المؤسسة بتعيين لجنة مراجعة داخلية لتقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره 3,98 وانحراف معياري قدره 0,948 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 03

" يوجد توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره 3,58 وانحراف معياري قدره 1,124 مما يدل على أنه يوجد توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسسة.

سادسا: تحليل الفقرات بمحور المعلومة المالية

يتكون من 12 عبارة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة للمعلومة المالية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
01	ينتج نظام المعلومات المعمول به تقارير متنوعة تناسب جميع المستخدمين مما يساعد على تحسين القرار الواجب اتخاذه.	4,15	1,176	4	موافق
02	تعرض المؤسسة معلومات مالية لمستخدميها في الوقت المناسب	3,67	1,068	10	موافق
03	تحرص المؤسسة على عرض معلومات مفيدة تساعد مستخدميها على توقع نتائج مستقبلية	4,25	1,002	2	موافق بشدة
04	تعمل المعلومات المنتجة على تقليل البدائل المتاحة لمتخذ القرار	4,15	0,840	5	موافق
05	يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	4,10	1,130	6	موافق
06	تعبر الأصول المعروضة في القوائم المالية من امتلاك المؤسسة الفعلي لهذه الأصول	3,75	1,083	9	موافق
07	تعرض المؤسسة معلومات مالية لا تحتوي على أخطاء مرتكبة عند معالجتها	4,23	1,015	3	موافق بشدة

08	تحرص المؤسسة عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد	3,67	1,100	11	موافق
09	يوجد ثبات في استخدام الطرق المحاسبية من سنة لأخرى	4,28	0,783	1	موافق بشدة
10	يتم عرض بنود القوائم المالية بطريقة مقارنة بين عدة سنوات	3,78	1,151	7	موافق
11	تحرص المؤسسة عند عرضها للمعلومات أن تكون قابلة للمقارنة مع المؤسسات المشابهة	3,78	1,091	8	موافق
	المجموع	**3,9827**	**1,03990**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى أن إجابات العينة عن العبارات المتعلقة بالمعلومة المالية فجاء ترتيبها كما يلي:

المرتبة الأولى: العبارة رقم 09

" يوجد ثبات في استخدام الطرق المحاسبية من سنة لأخرى" بمتوسط حسابي قدره 4,28 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ 4,06136 وانحراف معياري قدره 0,783 مما يدل على أنه يوجد ثبات في استخدام الطرق المحاسبية من سنة لأخرى.

المرتبة الثانية: العبارة رقم 03

" تحرص المؤسسة على عرض معلومات مفيدة تساعد مستخدميها على توقع نتائج مستقبلية" بمتوسط حسابي قدره 4,25 وانحراف معياري قدره 1,002 مما يدل على أن المؤسسة تحرص على عرض معلومات مفيدة تساعد مستخدميها على توقع نتائج مستقبلية.

المرتبة الثالثة: العبارة رقم 07

" تعرض المؤسسة معلومات مالية لا تحتوي على أخطاء مرتكبة عند معالجتها" بمتوسط حسابي قدره 4,23 وانحراف معياري قدره 1,015 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة الرابعة: العبارة رقم 01

" ينتج نظام المعلومات المعمول به تقارير متنوعة تناسب جميع المستخدمين مما يساعد على تحسين القرار الواجب اتخاذه" بمتوسط حسابي قدره 4,15 وانحراف معياري قدره 1,176 مما يدل على أن نظام

المعلومات المعمول به ينتج تقارير متنوعة تناسب جميع المستخدمين مما يساعد على تحسين القرار الواجب اتخاذه.

المرتبة الخامسة: العبارة رقم 04

" تعمل المعلومات المنتجة على تقليل البدائل المتاحة لمتخذ القرار" بمتوسط حسابي قدره 4,15 وانحراف معياري قدره 0,840 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة السادسة: العبارة رقم 05

"يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية" بمتوسط حسابي قدره 4,10 وانحراف معياري قدره 1,130 مما يدل على أنه يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

المرتبة السابعة: العبارة رقم 10

" يتم عرض بنود القوائم المالية بطريقة مقارنة بين عدة سنوات" بمتوسط حسابي قدره 3,78 وانحراف معياري قدره 1,151 مما يدل على أنه يتم عرض بنود القوائم المالية بطريقة مقارنة بين عدة سنوات.

المرتبة الثامنة: العبارة رقم 11

" تحرص المؤسسة عند عرضها للمعلومات أن تكون قابلة للمقارنة مع المؤسسات المشابهة" بمتوسط حسابي قدره 3,78 وانحراف معياري قدره 1,091 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

المرتبة التاسعة: العبارة رقم 06

" تعبر الأصول المعروضة في القوائم المالية من امتلاك المؤسسة الفعلي لهذه الأصول" بمتوسط حسابي قدره 3,75 وانحراف معياري قدره 1,083 مما يدل على أن الأصول المعروضة في القوائم المالية تعبر عن امتلاك المؤسسة الفعلي لهذه الأصول.

المرتبة العاشرة: العبارة رقم 02

" تعرض المؤسسة معلومات مالية لمستخدميها في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي قدره 3,67 وانحراف معياري قدره 1,068 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة .

المرتبة الحادية عشر: العبارة رقم 08

" تحرص المؤسسة عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد" بمتوسط حسابي قدره 3,67 وانحراف معياري قدره 1,100 مما يدل على توافق أفراد العينة حول هذه العبارة.

مما سبق يمكننا تلخيص الجداول السابقة كما يلي:

الجدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه العبارة لمحوري الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه العبارة
البيئة الرقابية	4,3333	0,32763	1	موافق بشدة
تقييم المخاطر	4,1625	0,42890	1	موافق
الأنشطة الرقابية	4,1625	0,42890	1	موافق
المعلومات والاتصال	4,0444	0,49657	1	موافق
مراقبة النظام	3,9944	0,52253	1	موافق
مجموع المحور الأول	4,13942	0,438906	ــــــ	ــــــ
المعلومة المالية	3,9833	0,32260	2	موافق
مجموع المحور الثاني	3,9833	0,32260	ــــــ	ــــــ
المجموع الكلي للدراسة	**4,06136**	**0,380753**	ــــــ	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الجدول السابق إلى إجابات العينة عن جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، مراقبة النظام) والمحور الثاني (المعلومة المالية).

جاء في المرتبة الأولى المحور الأول (الرقابة الداخلية) بمتوسط حسابي قدره 4,13942 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام المقدر بـ 4,06136 وانحراف معياري قدره 0,438906 فبالتالي إن أفراد العينة موافقون على أن المعلومة المالية تساعد المحاسبين والمدققين خلال عملية الرقابة.

وجاء في المرتبة الثانية المحور الثاني (المعلومة المالية) بمتوسط حسابي قدره 3,9833 وانحراف معياري قدره 0,32260 وبالتالي إن أفراد العينة موافقون على أن المحاسبين والمدققين لديهم مستوى جيد في استخدام المعلومة المالية.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

من أجل اختبار فرضيات الدراسة والوقوف على علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومستوى دلالتها تم استخدام أسلوب الإنحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي.

أ- اختبار الفرضية الأولى:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وخاصية إمكانية التحقق من المعلومات المالية.

الجدول رقم (13): نتائج تحليل الإنحدار البسيط، اختبار الفرضية الأولى

المتغيرات	البيئة الرقابية						
	معامل الإنحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
		قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
المعلومة المالية	0,203	1,607	0,113	0,043	0,207	2,584	0,113

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين لنا:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية والمعلومة المالية خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الإنحدار (0,203) والذي يعني أن المعلومة المالية تساهم بنسبة (20,3%) مع البيئة الرقابية.

- بلغت قيمة (R=0,207) أي ان درجة ارتباط المعلومة المالية بالبيئة الرقابية (20,7%).
- بلغت قيمة (T=1,607) عند مستوى معنوية (0,113) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05).
- بلغت قيمة (F=2,584) عند مستوى معنوية (0,113) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05).

من خلال كل ما سبق: البحث توصل إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية والمعلومة المالية عند مستوى دلالة (0,05).

ب- اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وخاصية العرض السليم للمعلومات المالية.

الجدول رقم (14): نتائج تحليل الإنحدار البسيط، اختبار الفرضية الثانية

المتغيرات	البيئة الرقابية						
	معامل الإنحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
		قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
المعلومة المالية	0,577	0,577	0,566	0,006	0,076	0,333	0,566

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين لنا:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية وتقييم المخاطر خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الإنحدار (0,577) والذي يعني أن المعلومة المالية تساهم بنسبة (57,7%) مع تقييم المخاطر.

- بلغت قيمة (R=0,076) أي أن درجة ارتباط المعلومة المالية بتقييم المخاطر (7,6%).
- بلغت قيمة (T=0,577) عند مستوى معنوية (0,566) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0,05).
- بلغت قيمة (F=0,333) عند مستوى معنوية (0,566) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05).

من خلال كل ما سبق: البحث توصل إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية وخاصية تقييم المخاطر عند مستوى دلالة (0,05).

ج- اختبار الفرضية الثالثة:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية والتعبير الصادق عن الأنشطة الرقابية.

الجدول رقم (15): نتائج تحليل الإنحدار البسيط. اختبار الفرضية الثالثة

المتغيرات	البيئة الرقابية						
	معامل الإنحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
		قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
المعلومة المالية	0,323	3,519	0,001	0,176	0,419	12,383	0,001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين لنا:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية والأنشطة الرقابية خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الإنحدار (0,323) والذي يعني أن المعلومة المالية تساهم بنسبة (32,3%) من الأنشطة الرقابية.

- بلغت قيمة (R=0,419) أي أن درجة ارتباط المعلومة المالية بالأنشطة الرقابية (4,19%).
- بلغت قيمة (T=3,519) عند مستوى معنوية (0,001) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05).
- بلغت قيمة (F=12,383) عند مستوى معنوية (0,001) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05).

من خلال كل ما سبق: البحث توصل إلى قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية وخاصية تقييم الأنشطة الرقابية عند مستوى دلالة (0,05).

د- اختبار الفرضية الرابعة:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية والمعلومات والاتصال.

الجدول رقم (16): نتائج تحليل الإنحدار البسيط اختبار الفرضية الرابعة

المتغيرات	البيئة الرقابية						
	معامل الإنحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار F	
		قيمة T	المعنوية Sig			قيمة F	المعنوية Sig
المعلومة المالية	0,253	3,220	0,002	0,152	0,389	10,369	0,002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين لنا:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية والمعلومات والاتصال خلال فترة الدراسة حيث بلغ معامل الإنحدار (0,253) والذي يعني أن المعلومة المالية تساهم بنسبة (25,3%) من المعلومات والاتصال.

- بلغت قيمة (R=0,389) أي أن درجة ارتباط المعلومة المالية بالمعلومات والاتصال (38,9%).
- بلغت قيمة (T=3,220) عند مستوى معنوية (0,002) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0,05).
- بلغت قيمة (F=10,369) عند مستوى معنوية (0,002) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0,05).

من خلال ما سبق: البحث توصل إلى قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أن: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومة المالية وخاصية تقييم المعلومات والاتصال عند مستوى دلالة (0,05).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا باختبار فرضيات الدراسة في الجانب التطبيقي، وهذا بعد عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبانة، والتي وزعت على عينة من ذوي العلاقات بمجال المالية والرقابة للإطلاع على آرائهم اتجاه فعالية نظام الرقابة الداخلية الموجودة في المؤسسة ومستوى جودة المعلومات المالية.

حيث استعملنا البرنامج الإحصائي "SPSS" في جمع المعلومات وتحليلها وفق متطلبات الدراسة، تم الوصول إلى أن نظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وذلك من خلال الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة من قبل المؤسسة.

خاتمة

خاتمة

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في معرفة "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية". ومن خلال تقسيم معالم دراستنا إلى جانبين، الجانب الأول نظري والجانب الثاني تطبيقي، تطرقنا في الجانب النظري إلى فصلين: الفصل الأول بعنوان "عموميات حول الرقابة الداخلية" أما الفصل الثاني بعنوان "عموميات حول المعلومة المالية"، في حين أن الجانب الثاني قد خصصناه للدراسة الميدانية إذ تناولنا فيها الإطار التطبيقي لدراستنا والمعنون بـ "دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية والمدققين والمحاسبين بميلة".

في الخير يمكننا القول من خلال دراستنا هذه أن للرقابة الداخلية أهمية كبيرة في تحسين جودة المعلومة المالية، هذه الأهمية فرضها التطور التاريخي للرقابة الداخلية نتيجة التطورات والتغيرات الاقتصادية.

نتائج الدراسة النظرية:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين الأول والثاني، تم استخلاص ما يلي:

- الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والتعليمات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير ناجح للعمليات المالية التي تقوم بها.
- عرفت الرقابة الداخلية تطورا تاريخيا من وظيفة إدارية إلى نظام داخلي في المؤسسة نتيجة للتطورات والتغيرات الاقتصادية.
- يقوم نظام الرقابة الداخلي على خمس مكونات بحكم تواجدها بالقدر الكافي فعالية هذا النظام.
- المعلومة المالية هي كل المعطيات الموضوعية والوقائع والأرقام التي تخص المؤسسة.
- تكون المعلومة المالية ذات جودة عندما تعبر عن أحداث صادقة وموثوقة قابلة للفهم والمقارنة.

نتائج الدراسة التطبيقية:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصل الثالث "الدراسة التطبيقية" تم استنتاج ما يلي:

- أغلبية المؤسسات تعتمد على نظام رقابة داخلي لتحسين جودة معلوماتها؛
- تساهم الرقابة الداخلية بشكل فعال في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- العمل وفق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة تمكن من الحصول على معلومات ذات جودة عالية.
- مستوى جودة المعلومة المالية يتعلق بكفاءة وفعالية الرقابة الداخلية.

خاتمة

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من وضع اقتراحات والتوصيات التالية:

- يجب التركيز على تفعيل وتعزيز دور الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية بقوة وهذا للحد من الغش والتلاعب وإهدار الثروات؛
- ضرورة تطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية لهدف حماية أصولها؛
- يجب أن تكون المعلومات التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية ذات جودة لكي تكون ثقة المتعاملين معها كبيرة؛
- ضرورة تطوير أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسة عند توسيع أنشطتها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1) أحمد الطاهر، محمد أبو فضل، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008.

2) أحمد أمين السيد لطفي، معايير المراجعة والتأكد الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.

3) أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

4) أمين السيد أحمد لطفي "المراجعة في ضوء المعايير الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

5) ثناء علي القباني، ادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.

6) جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، معايير التدقيق الحكومية والرقابة الداخلية، شركة أوغاريت للدعاية والإعلان، فلسطين، 2002.

7) حسي أحمد الدحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة للإطار النظري والإجراءات العملية "الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012.

8) خالد أمين عبد الله "التدقيق والرقابة في البنوك" دار وائل للنشر الطبعة الأولى، 2012.

9) خالد راغب الخطيب "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، جامعة البتراء، الطبعة الأولى، 2010.

10)خالص صالح صافي، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

11)خضير كاظم حمود، إدارة الجودة في المنظمات المتميزة الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12)سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

13)سمير عبد الغني محمود، نحو نظام متكامل للمراقبة الداخلية يواكب اضطلاع وحدات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث 1998.

14)صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.

15)عبد الفتاح الصحن سمير كامل "الرقابة والمراجعة الداخلية" دار الجامعة الجديدة للنشر 2001.

16)عبد الفتاح الصحن، ومحمد السيد سرايا "الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي "الدار الجامعية، مصر، 1998.

17)عبد الفتاح محمد الصحن، أحمد نور، مراقبة ومراجعة الحسابات، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مصر، 1992.

18)عبد الله حس مسلم، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

19)عبد الله خالد أمين، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002.

20)عبد الناصر إبراهيم نور، محاسبة التكاليف الصناعية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

21)العميرات أحمد صالح "المراجعة الداخلية، إطار نظري ومحتوى سلوكي" دار النشر، دمشق، سوريا، 1990.

22)فيصل جميل السعايدة، المحاسبة الإدارية لتخصص نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

23)قاسم محمد إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحتباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

24)محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

25)محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عما، 2008.

26)محمد التهامي طواهر مسعود صديقي "المراجعة وتدقيق الحسابات للإطار النظري والممارسة التطبيقية" ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر.

27)محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

28)محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

29)محمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير أساسيات وظائف تقنيات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

30)محمد سامي راضي، وجدي حامد الحجازي، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006.

31)مؤيد محمد فضل عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
32)نادر شعبا إبراهيم السواح "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني" الدار الجامعية، 2006.
33)ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
34)وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

II. المداخلات في المؤتمرات والملتقيات:

1)الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019 OECD

2)هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، المنعقدة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 11، 12 جانفي، 2011.

III. المجلات:

1) إبراهيم طه عبد الوهاب "عرض وتحليل فروض ومبادئ نظرية المراجعة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، 2000.

2) إبراهيم علي الجزراوي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، 2009.

3) بن عامر صفية "واقع تطبيق الموازنات التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بوضياف، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2021.

4) بني حمد سعدية، صالح إلياس، واقع تطبيق نظام الموازنات التقديرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 10، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.

5) محرز عبد الله، قطوفي ياسين (بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية ودورها في تفعيل وقيادة الإستراتيجية في المؤسسة)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، جامعة سعيدة، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2018.

6) محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، مصر، العدد الأول، 2005.

7) مختاري فتيحة، مراد مسعودي سعداوي، بن زياد مبارك، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساتها على حوكمة الشركة، مجلة حوليات جامعة، جامعة بشار، المجلد 06، العدد 01.

IV. المذكرات:

1) أسعد جاسم خضير الكروي "دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومقومات) –دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان "، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، نوفمبر 2015.

2) أمينة بوغنبور، أثر المعلومة المالية في السوق المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007–2008.

3) بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016.

4) بوفرومة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011.

5) جدي سمراء "دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة عينة م مؤسسات الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص بنوك ومحاسبة جامعة محمد بوالضياف المسيلة، 2016–2017.

6) خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

7) سردوك فاتح، "دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية –دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير جامعة محمد بوالضياف المسيلة، الجزائر، 2004.

8) سفيان بوقروعة، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة 2010–2011.

9) سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011–2012.

10) شعباني لطفي "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين التسيير"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

11) عادل بولجنيب، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 02، 2014–2015.

12) عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2012.

13) عثماني فؤاد "نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية –دراسة عينة من مصالح الاستعجالات بالقطاع العمومي الاستشفائي في ولاية الجزائر" مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016/2015.

14) فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005.

15) محمد زينب أحمد عبد الله، منصور عبد الرحمان البكري، أثر نظام التكاليف المعيارية على كفاءة محاسبة المسؤولية وتقويم الأداء المالي، دراسة ميدانية على شركتي أونيد وفوارص للاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017.

16) مصطفى يوسف سيسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة جامعة حلب، 2011.

17) هلالي فوزية، عمران خديجة، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، شهادة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2015–2016.

18) وجدان علي أحمد "دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

19) يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007.

V. الجرائد الرسمية:

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، القانون 01/88، الصادر بتاريخ 1988/01/12.

2) المادة رقم 29 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007.

3) المادة رقم 10 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): استبانة البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبانة بحث

دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية والمدققين والخبراء المحاسبين –ولاية ميلة–

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...؛

الاستبيان المرفق هو جزء من بحث نقوم به للحصول على شهادة الماستر تخصص إدارة مالية وهذه الدراسة تحت عنوان: "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المالية". لذلك فإننا نأمل منكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان بدقة وموضوعية، أن تكون الإجابات معبرة عن آرائكم.

ونحيطكم علما بأن هذا الاستبيان صمم لأغراض البحث العلمي فقط، لذلك فإن المعلومات الواردة فيها ستعامل بسرية تامة. وفي الأخير نشكركم على حسن التعاون معنا وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

إعداد الطالبتان:

- زواغي نورة
- زواغي يسرى

إشراف الأستاذ:

- بودياب مراد

السنة الجامعية: 2024/2023

القسم الأول: الخاص بالمعلومات الشخصية والوظيفية ومعلومات حول المؤسسة

نرجو منكم وضع الإشارة (✓) في الخانة المناسبة لكم.

1) الجنس: 1) ذكر ☐ 2) أنثى ☐

2) العمر: 1) أقل من 30 سنة ☐ 2) من 30 إلى 40 سنة ☐
3) من 41 إلى 50 سنة ☐ 4) أكثر من 50 سنة ☐

3) الوظيفة: 1) محاسب ☐ 2) محافظ حسابات ☐
3) خبير محاسبي ☐ 4) أخرى ☐

4) **الخبرة المهنية:** 1) أقل من 5 سنوات ☐ 2) 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات ☐
3) 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ☐ 4) 15 سنة فأكثر ☐

5) المؤهل العلمي: 1) ليسانس ☐ 2) ماجستير ☐
3) ماستر ☐ 4) دكتوراه ☐
5)أخرى ☐

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية

الرقم	العبارات	التقييم				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: البيئة الرقابية						
01	يوجد هيكل تنظيمي ملائم في المؤسسة يضمن تدفق المعلومات بالشكل الصحيح					
02	هناك اهتمام من الإدارة بنظام المعلومات الموجودة في المؤسسة					
03	تراعي المؤسسة عند تكوين بيئة الرقابة الهيكل التنظيمي لها.					
04	تقدم المصلحة المسؤولة عن الرقابة الداخلية تقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية.					
البعد الثاني: تقييم المخاطر						
05	توجد إجراءات رقابة وقائية بحيث تمنع وقوع الحدث غير الملائم.					
06	تقدم المؤسسة تقارير مستمرة تعمل على تقييم مدى تحقيق					

	الأهداف المسطرة.					
07	يتم تبليغ أهداف المؤسسة إلى الموظفين ومجلس الإدارة.					
08	تعمل المؤسسة على مواجهة المخاطر والسيطرة عليها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها.					
البعد الثالث: الأنشطة الرقابية						
09	تعمل المؤسسة عند تحديد لأنشطة الرقابية الفصل الملائم بين السلطات.					
10	يتم مراجعة عمل الأنشطة الرقابية بشكل دوري.					
11	يتم تدقيق البيانات قبل إدخالها إلى عملية المعالجة.					
12	تلتزم المؤسسة باستمرارية في تحديد الأنشطة الرقابية.					
البعد الرابع: المعلومات والاتصال						
13	يوجد آليات تسمح للموظفين بتقديم اقتراحات لغايات التطوير والتحسين.					
14	توجد قنوات اتصال مناسبة مع الأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين.					
15	زيادة الإفصاح في بنود القوائم المالية والإيضاحات يسهل نشاط الرقابة الداخلية ويزيد من فعاليته.					
البعد الخامس: مراقبة النظام						
16	تتم عملية المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام.					
17	يقوم مدير المؤسسة بتعيين لجنة مراجعة داخلية لتقييم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية.					
18	يوجد توثيق لنظام الرقابة الداخلية المعمول في المؤسسة.					

المحور الثاني: تقييم مستوى جودة المعلومة المالية

الرقم	**العبارات**	**التقييم**				
		غير موافق بشدة	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
19	ينتج نظام المعلومات المعمول به تقارير متنوعة تناسب جميع					

	المستخدمين مما يساعد على تحسين القرار الواجب اتخاذه.					
20	تعرض المؤسسة معلومات مالية لمستخدميها في الوقت المناسب.					
21	تحرص المؤسسة على عرض معلومات مفيدة تساعد مستخدميها على توقع نتائج مستقبلية.					
22	تعمل المعلومات المنتجة على تقليل البدائل المتاحة لمتخذ القرار.					
23	يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.					
24	تعبر الأصول المعروضة في القوائم المالية عن امتلاك المؤسسة الفعلي لهذه الأصول.					
25	تعرض المؤسسة معلومات مالية لا تحتوي على أخطاء مرتكبة عند معالجتها.					
26	تحرص المؤسسة عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد.					
27	يوجد ثبات في استخدام الطرق المحاسبية من سنة لأخرى.					
28	يتم عرض بنود القوائم المالية بطريقة مقارنة بين عدة سنوات.					
29	تحرص المؤسسة عند عرضها للمعلومات أن تكون قابلة للمقارنة مع المؤسسات المتشابهة.					

الملحق رقم (02): قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم
01	نمديلي بشرى
02	زموري كمال
03	ميمون معاد
04	فريد مشري

الملحق رقم (03): معامل الصدق والثبات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.716	29

الملحق رقم (04): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

			البيئة_الرقابية	تقييم_المخاطر	الأنشطة_الرقابية	المعلومات_والإتصال	مراقبة_النظام	المعلومة_المالية
N			60	60	60	60	60	60
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne		4.3333	4.1625	4.1625	4.0444	3.9944	3.9833
	Ecart type		.32763	.42890	.41890	.49657	.52253	.32260
Différences les plus extrêmes	Absolu		.216	.247	.156	.186	.171	.096
	Positif		.200	.132	.118	.186	.096	.096
	Négatif		-.216-	-.247-	-.156-	-.164-	-.171-	-.082-
Statistiques de test			.216	.247	.156	.186	.171	.096
Sig. asymptotique (bilatérale)[c]			.000	.000	.001	.000	.000	.200[e]
Sig. Monte Carlo (bilatérale)[d]	Sig.		.000	.000	.001	.000	.000	.182
	99% Intervalle de confiance	Borne inférieure	.000	.000	.000	.000	.000	.172
		Borne supérieure	.000	.000	.002	.000	.001	.192

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Méthode de Lilliefors basée sur 10000 échantillons de Monte Carlo avec valeur de départ 2000000.

e. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

الملحق رقم (05): تحليل النتائج واختبار الفرضيات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.262	1	.262	2.584	.113[b]
	de Student	5.878	58	.101		
	Total	6.140	59			

a. Variable dépendante : المالية_المعلومة

b. Prédicteurs : (Constante), الرفابية_البيئة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.035	1	.035	.333	.566[b]
	de Student	6.105	58	.105		
	Total	6.140	59			

a. Variable dépendante : المالية_المعلومة

b. Prédicteurs : (Constante), المخاطر_تقييم

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.080	1	1.080	12.383	.001[b]
	de Student	5.060	58	.087		
	Total	6.140	59			

a. Variable dépendante : المالية_المعلومة

b. Prédicteurs : (Constante), الرفابية_الأنشطة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.931	1	.931	10.369	.002[b]
	de Student	5.209	58	.090		
	Total	6.140	59			

a. Variable dépendante : المالية_المعلومة

b. Prédicteurs : (Constante), والإتصال_المعلومات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.614	1	.614	6.448	.014[b]
	de Student	5.526	58	.095		
	Total	6.140	59			

a. Variable dépendante : المالية_المعلومة

b. Prédicteurs : (Constante), النظام_مرافبة

الملحق رقم (06): الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي

Statistiques

		الرفابية_البيئة	المخاطر_تقييم	الرفابية_الأنشطة	والإتصال_المعلومات	النظام_مرافبة	المالية_المعلومة
N	Valide	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4.3333	4.1625	4.1625	4.0444	3.9944	3.9833
Ecart type		.32763	.42890	.41890	.49657	.52253	.32260
Minimum		3.25	3.00	3.00	3.00	2.67	3.27
Maximum		5.00	5.00	4.75	5.00	5.00	4.55